المَنْهَجُ الذَّوْقِيُّ فِيْ الأَحكَامِ البَلَاغِيْةِ عِنْدَ السَّعْدِ التَّفْتَازَانِي فِيْ كِتَابِهِ المُطَوَّلِ

د. حمد بن عبدالله سعد العوفي
أستاذ البلاغة المساعد بقسم اللغة العربية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، بجامعة طيبة

المخلص

تتناول هذه الدِّراسة البحث في أداة بلاغية اسْتُخْدِمَت لإطلاق الأحكام البلاغية، وتحليل الشَّواهد، ألا وهي الذَّوق، في كتاب المطول للسَّعد التَّفتازاني، وتهدف دراسة حاكم الذَّوق في الكتاب المذكور إلى أهداف، هي: إيضاح أهمية الذَّوق في البلاغة العربية، وبيان منزلة الاحتكام إليه، وبيان مكانة الذَّوق عند السَّعد التَّفتازاني في كتابة المطول، والوقوف على المواضع التي دعا فيها السَّعد إلى تحكيم الذَّوق، ودراستها وتصنيفها.

ومن هذه الأهداف جاء سؤال الدراسة فيما يأتي: ما منهج السَّعد في التَّعامل مع الذَّوق في دراسة الأغراض البلاغية؟ وكيف وَافَقَ السَّعد بين الذَّوق والقاعدة في معالجة المسائل البلاغية؟ وإلى إيِّ حَدٍّ دعا إلى استخدام الذَّوق في الأحكام البلاغية؟

واتَّبَعْتُ في هذه الدِّراسة المنهج الاستقرائي، وقسمت تلك المواضع على أبواب البلاغة التي وردت فيها، حتى يكون التَّحليل والدِّراسة منهجيتين؛ مما ينعكس على دقة نتائج الدراسة ووضوحها.

وقد اقتضت طبيعة الدِّراسة وفقا لأهدافها ومنهجها تقسيمها إلى: مقدمة وتمهيد وأربعة مباحث، جاء الحديث في المقدمة عن أسباب اختيار الموضوع، وسؤال الدِّراسة، والمنهج المتبع فيها، وخطتها، ثم تمهيد كان الحديث فيه عن الذَّوق، تعريفا، وتبيانا لمكانته في البلاغة العربية، ثم تَبِعَ ذلك أربعة مباحث، تنوَّعت بحسب تقسيم السكاكي للبلاغة، فجاءت على النحو الآتي: المبحث الأول: حاكم الذَّوق في بيان مكانة علم البلاغة، والمبحث الثاني: حاكم الذَّوق في بيان معنى الفصاحة والبلاغة، والمبحث الثالث: حاكم الذَّوق في مسائل علم المعاني، واشتمل على ثلاثة مطالب: المطلب الأول: الذكر والحذف، المطلب الثاني: التَّقديم والتَّأخير، المطلب الثالث: الإنشاء الطلبي، والمبحث الرابع: حاكم الذَّوق في قراءة النصوص.

الكلمات الافتتاحية: الذَّوق، التَّفتازاني، المطول، التَّذوق، تحليل النَّص.

The Taste Methodology in the Rhetorical Rulings of Al-Sa'd Al-Taftazaani in His Book Al-Mutawwal

Dr. Hamad Abdullah Saad Aloufi
Assistant Professor of Rhetoric Arabic Language Department faculty of arts and humanities Taibah University

Abstract

This study researched into the rhetorical tool used in forming rhetorical rulings, and analysing the proofs -which is the taste, from the book Al-Mutawwal by al-Sa'd al-Taftazānī. The study of the determinant of taste in the mentioned book seeks to clarify the following: the importance of taste in the Arabic Rhetoric, and the status of using it as benchmark, and the position of taste to al-Sa'd in al-Mutawwal, and the places where he called for the use of taste as benchmark, with study and categorization.

Based on these objectives, the question of the research are: what is the approach of al-Sa'd in relating with taste in studying the rhetorical aims? And how did al-Sa'd correlate between taste and principle in solving rhetorical issues? Also, what extent did he call for the use of taste in rhetorical rulings?

The researcher followed the inductive method, and the division followed the topics of Rhetorics mentioned, so that the analysis and the study are according to the extant methodology, which mirrors the precision of the research findings and their clarity.

The nature of the research necessitated dividing it into: an introduction, a preface, and four chapters. The introduction includes the rationale for the topic, and the research question, and the method followed, and its plan, then the preface includes a discussion about taste, by definition, and its place in Arabic Rhetorics, followed by the four chapters, which vary according to al-Sakākī's division of Rhetorics, in the following order: Chapter 1: the determinant of taste in explaining the status of the science of Rhetorics, Chapter 2: the determinant of taste in explaining the meaning of fluency and rhetoric, Chapter 3: the determinant of taste on the issues of the science of Semantics, and it includes three sub-chapters, Sub-Chapter 1: mention and ellipsis, Sub-Chapter 2: forwarding and delaying, Sub-Chapter 3: demand composition, Sub-Chapter 4: the determinant of taste in the reading of texts.

Keywords: Taste, al-Taftazānī, al-Mutawwal, tasting, text analysis.

الحمد لله الذي تَفَضَّل علينا وأنعم، تَفَضَّل علينا بنعمة الأمان والإسلام، وأنعم علينا بأنْ جعلنا من خير أمم الأنام، أمة محمد عليه أفضل صلاة وأتم سلام وبعد

فإنَّ التَّأليف في البلاغة العربية مَرَّ بمراحل متعددة، وأطوار مختلفة، وباختلاف تلك المراحل والأطوار اختلفت مناهج النَّظر في النَّص العربي، وقد كان لكل مرحلة ما يميزها عن الأخرى، وبَقِيَ الذَّوق هو الأمر الذي يُحْتَكَمُ إليه في تحديد بلاغة النَّص؛ لأنَّه الحَكَمُ الذي يَصْلُح لكل نصّ وزمان، وعلى أهميته في بلاغة النَّص لم يحظ بدراسات مستقلة كافية تُبَيِّن حدوده ومعالمه، وكل من تحدَّث عنه كان في خِضَمِّ دراسة مسائل علم البلاغة، بإشارات متفرقة، وعبارات موجزة، لم تحدِّد له حدودا، ولم توضِّح له طريقا.

وعند النَّظر في مؤلفات البلاغة العربية عموما لا نجد أي مُؤَلَّف إلا وتحدَّث عن الذَّوق، فبَيْن مُقِلٍّ ومستكثر، وبين مُنَظِّر ومُطَبِّق، وكل ذلك يكون تبعا للهدف من تأليف الكتاب، من هنا جاءت هذه الدِّراسة لتلقي الضوء على كتاب من أجلَّ كتب البلاغة المتأخرة، وذلك بشهادة علماء أفذاذ، ألا وهو كتاب المطول، شرح تلخيص المفتاح للخطيب القزويني، لسعد الدين التَّفتازاني، والذي دعاني إلى خوض هذه الدراسة أمور، هي:

ما اتَّهَمَ به بعض علماء البلاغة في العصر الحديث السَّعدَ بإفساد الذَّوق العربي، حيث يقول عبدالمتعال الصعيدي عن السَّعد التَّفتازاني وكتابيه المطول والمختصر: "وكان سعد الدين من علماء العجم الذين تأثروا بالسكاكي في طريقته التقريرية، وفي ضَعْفِ أسلوبه لِضَعْفِ سليقته العربية، بل كان هو وأمثاله ممن أتى بعد السكاكي من علماء العجم أضعف منه ذوقا أدبيا، وسليقة عربية، فمضوا في الطريقة التقريرية إلى أنْ وصلوا إلى نهايتها في البُعْدِ عن الذَّوق الأدبي"(١).

ويقول محمد رشيد رضا في مَعْرِضِ حديثه عن إعجاز القرآن الكريم: "فمَنْ لم يقرأ من كتب البلاغة إلا مثل السمرقندية وشرحي جوهر الفنون وعقود الجمان فشرحي التلخيص للسَّعد التَّفتازاني وحواشيهما لا يُرْجَى أنْ يذوق للبلاغة طعما، أو يقيم للبيان وزنا، فأنَّى يهتدي إلى الإعجاز بهما سبيلا، أو يُنْصِبَ عليه دليلا؟ وإنما يُرْجَى الذَّوق لمن يقرأ أسرار البلاغة ودلائل الإعجاز للإمام عبدالقاهر"(٢)، ويقول أمين الخولي في وَصِيَّةٍ للأزهر باستبعاد كتب التَّفتازاني: "واستبعدوا كتب السَّعد، التي كانت مهلكة للروح الفنية، ومفسدة للذَّوق الأدبي"(٣).

وهذه الدِّراسة ستبحث تلك التُّهم وتجيب عنها إجابة علمية، من خلال النَّظر في مكانة الذَّوق عند التَّفتازاني، وإلى أيِّ حَدٍّ دعا إلى استخدام الذَّوق في الأحكام البلاغية؟ وما هو منهج السَّعد في استخدام

(١) عبدالمتعال الصعيدي، بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة، القاهرة: مكتبة الآداب، ١٩٩٩م، ٥.
(٢) محمد رشيد رضا، تفسير القرآن الحكيم، المشهور بتفسير المنار، بيروت: دار الكتب العلمية، ١/ ١٦٨.
(٣) أمين الخولي، مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب، القاهرة: دار المعرفة، ط١، ١٩٦١م، ٢٥٢.

الذَّوق في الأحكام البلاغية؟ وكيف وافق السَّعد بين الذَّوق والقاعدة في معالجة مسائل البلاغة؟ من هذه الأسئلة المعرفية جاءت هذه الدراسة لتوضح مكانة الذَّوق عند عالم من علماء البلاغة المتأخرين، الذين وصفوا بالجمود والتعقيد، والذَّوق يخالف تلك الصفة وينبذها.

منهج البحث.

اتبعت في هذه الدِّراسة المنهج الاستقرائي، حيث قمت بالاستقراء التَّام لكتاب المطول للسَّعد التَّفتازاني، محل الدِّراسة، وذلك بجمع مواطن تحكيم الذَّوق في الغرض والشَّاهد البلاغي، التي نصَّ عليها السَّعد في كتابه المطول، ثم قمت بتحليل تلك المواطن ودراستها، دراسة يتبيَّن من خلالها مكانة الذَّوق عند السَّعد، ثم قمت بتقسيم تلك المواضع على أبواب البلاغة التي وردت فيها، حتى يكون التَّحليل والدِّراسة ممنهجا، مما ينعكس على دقة ووضوح نتائج الدِّراسة.

خطة البحث:

بعد جمع المادة العلمية، اقتضت طبيعتها تقسيمها إلى ما يأتي:

المقدمة: وفيها سبب اختيار الموضوع، وسؤال البحث، ومنهجه، وخطته.

التمهيد: وفيه تعريف الذَّوق، وبيان مكانته في البلاغة العربية.

المبحث الأول: حاكم الذَّوق في بيان مكانة علم البلاغة.

المبحث الثاني: حاكم الذَّوق في بيان معنى الفصاحة والبلاغة.

المبحث الثالث: حاكم الذَّوق في مسائل علم المعاني، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: الذكر والحذف.

المطلب الثاني: التَّقديم والتَّأخير.

المطلب الثالث: الإنشاء الطلبي.

المبحث الرابع: حاكم الذَّوق في قراءة النصوص.

التمهيد: تعريف الذَّوق، وبيان مكانته في البلاغة العربية

تعريف الذَّوق:

قال ابن فارس: "الذَّال والواو والقاف أصلٌ واحدٌ، وهو اختيار الشَّيء من جهة تطعُّمٍ، ثم يُشْتَقُّ منه مجازا فيقال: ذُقْتُ المأكول أَذُوقُه ذَوْقًا، وذُقْتُ ما عند فلان: اختبرته"(١)، هذا تعريف الذَّوق في اللغة، أما في الاصطلاح فلم يتطرق علماء البلاغة المتقدمين إلى تعريفه، وأقدم مَنْ عرَض تعريفه ابن خلدون، حيث عرَّفه بقوله: "لفظة الذَّوق يتداولها المعتنون بفنون البيان، ومعناها حصول ملكة البلاغة للِّسان"(٢)، ويبدو لي أنَّ ابن خلدون خَلَط بين المتكلم والمتلقي، فمن يتذوق البيان هو المتلقي، أما المتكلم فهو منشئ البيان، فالتَّذوق لا يدخل في مجاله، وإنما حُسْنُ التَّذوق ينعكس على أدبه إذا تذوق كلام غيره فأثَّر فيه، ولكن ابن خلدون عاد ففرَّق بين المتكلم والمتلقي، فقال: "وربما يدَّعي كثير ممن ينظر في هذه القوانين البيانية حصول هذا الذَّوق له بها، وهو غلط أو مغالطة، وإنَّما حصلت له الملكة إنْ حصلت في تلك القوانين البلاغية، وليست من ملكة العبارة في شيء"(٣)؛ لذا فإنَّ تعريف الذَّوق ليس دقيقا عند ابن خلدون، ولا أعلم كيف يدخل الذَّوق في إنشاء النُّصوص، إلا مِنْ الجهة التي ذكرت، وإنْ كان ابن خلدون يرى أنَّ حصول الملكة البلاغية يعين على قراءة النُّصوص وتحليلها(٤).

ولعل أدقَّ مَنْ عرَّف الذَّوق من جهة قراءة النُّصوص وتحليلها هو شوقي ضيف إذ يقول: "هي ملكة تنشأ من طول الإكباب على قراءة الشِّعر وآثار الأدباء في القديم والحديث، بحيث تصبح استجابة صاحبها لما يقرأ استجابة صادقة"(٥)، واستعمال الذَّوق في قراءة النصوص وتحليلها هو من باب الاستعارة، فأصل التَّذوق يكون باللسان للمطعوم، ولكن كَثُرَ استعمال الذَّوق مجازا في غيره، "وهذه الاستعمالات المجازية استعارات مبناها على تشبيه الإدراك بالتَّذوق، أو تشبيه المُدرَكِ بالطعم، وبينهما تلازم، واستعارة اللفظ تخلع على المعنى شيئا من خصوصياته"(٦).

---

(١) أحمد بن فارس الرازي، مقاييس اللغة، تحقيق: عبدالسلام هارون، بيروت: دار الفكر، ١٩٧٩م، ٢/ ٢٦٤.

(٢) عبدالرحمن بن محمد ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، تحقيق: عبدالله الدرويش، ط١، دمشق: دار يعرب، ٢٠٠٤م، ٢/ ٣٨٧.

(٣) المرجع السابق، ٢/ ٣٨٩.

(٤) انظر: يوسف بن عبدالله العليوي، القضايا البلاغية لدى ابن خلدون، مجلة العلوم العربية، الرياض: جامعة الإمام محمد ابن سعود الإسلامية، العدد: الثالث والعشرون، ربيع الآخر، ١٤٣٣هـ، ٢١٠.

(٥) شوقي ضيف، البحث الأدبي طبيعته، مناهجه، أصوله، مصادره، القاهرة: دار المعارف، ط٧، ٦٢.

(٦) ياسر بن محمد بابطين، التذوق منهجا للتلقي وصناعة المعرفة، حوليات آداب عين شمس، المجلد: ٤٦، العدد: إبريل ٢٠٠٨م، ١٩٠.

ومن خلال هذا التَّعريف نستطيع القول بأنَّ مهارة التَّذوق تندرج تحتها مهارتان تُغَذِّيان التَّذوق وتعينان على تجويده وترتقيان بأحكامه وتصوراته، وهما مهارتا: التَّحليل والاستنباط، فبهما يكون التَّذوق، وبحسن تعامل قارئ النُّصوص مع هاتين المهارتين يكون حُسْن تذوقه، فعملية التَّذوق تبدأ بتحليل النَّص الأدبي، ثم الاستنباط من هذا التَّحليل، ثم ربط النَّتائج ببعضها، وهذه العملية تحتاج إلى دعائم تستند إليها من معرفة باللغة ومعاني المفردات، والروابط التي تربط الجمل، وترتيب الجملة العربية، وما أحدثه كاتب النَّص في هذا الترتيب من تقديم وتأخير، وذكر وحذف، وغيرها من الأبواب البلاغية التي تحدث عنها علماء البلاغة، وبخاصة في علم المعاني، ثم مراعاة المقام.

من هنا يمكن القول بأنَّ عملية التَّذوق ليست ثابتة، وإنَّما تنمو مع الإنسان كلما غذَّاها بروافدها، وأكثر من ممارستها، وتَخْبُو وتَضْعُف كلما قَلَّ إعمالها، وأُهْمِلَت معاهدتها، أو غُذِّيت بما يُفْسِدُها.

مكانة الذَّوق في البلاغة العربية

للذَّوق أهمية كبرى في تحليل النُّصوص وقراءتها، فعليه اعتمد علماء بلاغة الخطاب في تحليل الخطاب، وقد فَطِنَ علماء العربية منذ بدايات التَّأليف إلى أهميته، وأهمية تثقيفه، فعبدالقاهر الجرجاني يجعل الذَّوق أحد أهمِّ الرَّكائز التي يُعْتَمَدُ عليها لإدراك مزيَّة الكلام وبلاغته، وكذا الموازنة بين كلام وكلام من النَّاحية البلاغية، يقول في ذلك: "المزايا التي تحتاج أنْ تُعْلِمَهم مكانها وتصوِّر لهم شأنها، أمور خفية، ومعان روحانية، أنت لا تستطيع أنْ تنبِّه السَّامع لها، وتُحْدِث له علما بها، حتى تكون مهيئا لإدراكها، وتكون فيه طبيعة قابلة لها، ويكون له ذوق وقريحة يجد لهما في نفسه إحساسا بأنَّ من شأن هذه الوجوه والفروق أنْ تَعْرِض فيها المزية على الجملة، ومَنْ إذا تصفَّح الكلام وتدبر الشعر فرَّق بين موقع شيء منها وشيء"(١).

وكذا نجد الزمخشري اعتمد على الذَّوق المصقول بعلوم العربية، وطول ممارسة نصوص البيان العالي من الشعر الجاهلي وغيره، في تفسيره للقرآن، يقول الدكتور محمد أبو موسى عن منهج الزمخشري في تفسير مفردات القرآن: "والزمخشري يعتمد في تفسير الكلمة على خبرته اللغوية، وإحاطته بمفردات اللغة ومعانيها، وعلى فقه الأساليب وإدراك المقامات التي تجري فيها الكلمة، وتكون فيها معروفة مشهورة، ثم على ذوقه الذي يقبل ويرفض، وله في هذا الكلمة العليا"(٢).

وكذا أعلى السكاكي من شأن الذَّوق، وجعل إدراك إعجاز القرآن من طريق الذَّوق فقط، إذ يقول: "واعلم أنَّ شأن الإعجاز عجيب يُدْرَكُ ولا يمكن وصفه كاستقامة الوزن تُدْرَكُ ولا يمكن وصفها وكالملاحة،

---

(١) عبدالقاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، قرأه وعلَّق عليه: محمود شاكر، جدة: دار المدني، ط٣، ١٩٩٢م، ٥٤٧.

(٢) محمد أبو موسى، البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري، وأثرها في الدراسات البلاغية، القاهرة: مكتبة وهبة، ط٣، ٢٠١٧م، ٢٨٣.

ومدرك الإعجاز عندي هو الذَّوق ليس إلا، وطريق اكتساب الذَّوق طول خدمة هذين العلمين"[١].

فالسكاكي بَيَّن طريق إدراك الإعجاز، وهو الذَّوق، وطريق اكتساب ذلك الذَّوق يكون بتثقيف الطبع، ثم وسَّع ذلك وجعل الذَّوق أصلًا من أصول علم المعاني، فلا يخوض في مسائله إلا مَنْ عَرَفَ ذلك ووعاه، حيث قال في بداية حديثه عن علم المعاني: "وقبل أنْ نمنح هذه الفنون حقَّها في الذِّكر ننبهك على أصل؛ لتكون على ذِكْر منه، وهو أنَّه ليس الواجب في صناعة، وإنْ كان المرجع في أصولها وتفاريعها إلى مجرد العقل، أنْ يكون الدَّخيل فيها كالنَّاشئ عليها، في استفادة الذَّوق منها"[٢]، وقال في موضع آخر: "فإنَّ ملاك الأمر في علم المعاني هو الذَّوق السَّليم، والطبع المستقيم، فمن لم يرزقهما فعليه بعلوم أخر، وإلا لم يحظ بطائل مما تقدَّم وتأخَّر"[٣].

وقد أصبحت تلك المقولات التي أطلقها السكاكي هي مفتتح علماء البلاغة من بعده في مؤلفاتهم، وهذا يدلنا على أهمية الذَّوق في تناول فنون البلاغة، ولن أطيل في تبيان أهمية الذَّوق في البلاغة العربية، ففي مباحث هذه الدِّراسة بيان لذلك، فكتاب المطول للتفتازاني امتداد لمدرسة السكاكي التي سيطرت على دراسة البلاغة العربية، فأصبحت المؤلفات البلاغية من بعد مفتاح السكاكي تدور في فلكه؛ لذا فإنَّ تبيان مكانة الذَّوق عند التَّفتازاني ينساق على الخطيب القزويني في كتابيه، ومن قبله السكاكي؛ لأنَّها كتب بُنِيَت على بعضها، وشكَّلَت بمجموعها الفكر البلاغي العربي المتأخر.

المبحث الأول: حاكم الذَّوق في بيان مكانة علم البلاغة.

تحدَّث السَّعد في بداية كتابه تبعا للخطيب القزويني عن مكانة علم البلاغة، ومنزلته بين العلوم، وحاجة المشتغل بتفسير كتاب الله ﷻ إلى التَّبحر فيه، والاطلاع على أسراره، وتحقيق مسائله. وجمعَ بين قول الخطيب: "علم البلاغة وتوابعها من أجلِّ العلوم قدرًا، وأدقِّها سرًا؛ إذ به تُعْرَف دقائق العربية وأسرارها، وتُكْشَفُ عن وجه الإعجاز في نظم القرآن أستارها"[٤] وقول السكاكي: "ومُدْرَكُ الإعجاز عندي هو الذَّوق ليس إلا، وطريق اكتساب الذَّوق طول خدمة هذين العلمين"[٥]، قال: "قلنا معنى كلامه أنَّه يُدْرَكُ ولا يمكن وصفه كالملاحة، وقد صَرَّح بهذا، وما ذكر هنا لا يدل على أنَّه يمكن وصفه، بل على أنَّه إنَّما

(١) يوسف بن محمد السكاكي، مفتاح العلوم، تحقيق: عبدالحميد الهنداوي، بيروت: دار الكتب العلمية، ط٢، ٢٠١١م، ٥٢٦.

(٢) المرجع السابق، ٢٥٧.

(٣) المرجع السابق، ٤١٣.

(٤) جلال الدين القزويني، التلخيص في علوم البلاغة، تحقيق: عبدالرحمن البرقوقي، بيروت: دار الكتاب العربي، ٢٠١١م، ٢٢.

(٥) يوسف بن محمد السكاكي مفتاح العلوم، ٥٢٦.

يُدْرَكُ بهذا العلم –ولو بالذَّوق المكتسب منه– لا بغيره من العلوم، وليس الحصر حقيقيا حتى يَرِدَ الاعتراض عليه بأنَّ العرب تعرف ذلك بحسب السليقة"(١).

فالسَّعد هنا يجعل البلاغة هي التي تعين على اكتساب الذَّوق، وهو هنا يتحدث عن عموم الفنون البلاغية، وهذه القاعدة هي التي تسري على جميع الفنون البلاغية، فيمكن القول بأنَّ القواعد البلاغية التي سيتحدث عنها في الكتاب، ويبسط القول فيها، هي التي تعين على الذَّوق، والذَّوق هو الذي به يُدْرَكُ إعجاز القرآن، الذي هو في الذروة العُلِيا من البلاغة. وتنميةُ الذَّوق والارتقاء به وتجويده إنَّما تكون بهذه الفنون البلاغية، لا بغيرها من فنون العلوم الأخرى، وبها يُدْرَك إعجاز القرآن، ومن أدرك إعجاز القرآن فقد حاز على المرتبة العُلِيَا من البلاغة، وهو بذلك حتما قد اطلع على أسرارها، وعرف مكامن الجمال في الخطاب، وكيف يُظْهِرُ ذلك الجمال.

قال السيالكوتي في شرح عبارة السَّعد: "ولو بالذَّوق المكتسب": "إشارة إلى دَفْعِ التَّدافع بين الحصرين، فالسكاكي حصر الإدراك بلا واسطة على الذَّوق، والمصنف رحمه الله تعالى حصر الإدراك بالواسطة على هذا العلم، وقد صرَّح به السكاكي أيضا، حيث قال: طريق اكتساب الذَّوق طول خدمة هذين العلمين، وكلمة لو الوصلية الدَّالة على أنَّ نقيض الشَّرط أولى بالجزاء بالنَّظر إلى الحصر المستفاد من كلمة إنَّما، لا بالنسبة إلى دفع التَّدافع حتى يَرِدَ أنَّه إذا لم يكن الإدراك بالذَّوق المكتسب لا يندفع التَّدافع فضلا عن كونه أولى على هذا التقدير"(٢).

وقد فَهِمَ السَّعد من كلام السكاكي خلاف ما فَهِمَ السُّبكي منه، فالسُّبكي يرى أنَّ الاستثناء في كلام السكاكي استثناء حقيقي، فقال في شرح عبارة السكاكي: "فإنْ قلت أين كان هذا العلم في زمن الصحابة الذين يعرفون أسرار العربية وانكشف لهم أوجه الإعجاز؟ قلت: كان مركوزا في طبائعهم"(٣).

والفرق بين قولي السَّعد والسُّبكي، هو أنَّ السَّعد لا يرى أنَّ الذَّوق يكون فقط من معرفة قواعد هذا العلم ولو بالطبع، وإنَّما تُعْرَفُ البلاغة بهذه القواعد وغيرها، من ممارسة النُّصوص البلاغية ومزاولتها، وتحليلها، بخلاف كلام السُّبكي الذي يرى أنَّ الطريق الوحيد إلى الذَّوق هو معرفة تلك القواعد دراسة أو طبعا، ويتبيَّن أنَّ نظرة السَّعد أوسع وأشمل، كما أنَّه جمع بين كلامي الخطيب والسكاكي.

---

(١) سعدالدين التفتازاني، المطول، شرح تلخيص المفتاح، ، تحقيق: عبدالعزيز السالم، وأحمد السديس، الرياض: مكتبة الرشد، ط١، ٢٠١٩م، ١/٧٩.

(٢) عبدالحكيم السيالكوتي، حاشية السيالكوتي على المطول، ضمن فيض الفتاح على حواشي شرح تلخيص المفتاح، القاهرة: مطبعة مدرسة والدة عباس الأول، ١٩٠٥م، ١/ ٨٢.

(٣) بهاء الدين السبكي، عروس الأفراح شرح تلخيص المفتاح، ضمن شروح التلخيص، مدينة نصر: دار الكتب للنشر والتوزيع، ١/ ٥٣.

ثم إنَّ كلا المعرفتين إنَّما تتم عن طريق العلم، وقد صرَّح بذلك ابن خلدون؛ إذ يقول: "فإنَّ الملكات إذا استقرَّت ورسخت في محالها ظهرت كأنَّها طبيعة وجبلة لذلك المحل، ولذلك يظن كثير ممن لم يعرف شأن الملكات أنَّ الصواب للعرب في لغتهم إعرابا وبلاغة أمر طبيعي، ويقول: كانت العرب تنطق بالطبع، وليس كذلك"(١).

إذن فالسَّعد يرى أهمية الذَّوق في الفنون البلاغية كلها، وأنَّه هو المرتكز فيها، ثم هو يرى أهمية تربية ذلك الذَّوق وتثقيفه، وهذا يُفْهَمُ من خلال تحليله عبارة السكاكي.

المبحث الثاني: حاكم الذَّوق في بيان معنى الفصاحة والبلاغة.

دَرَجَتْ كتب البلاغة بعد كتاب التَّلخيص للخطيب القزويني أنْ تبدأ بالحديث عن معنى الفصاحة والبلاغة، وتتحدث عن الأمور التي تُخِلُّ بهما، سواء فيما يتعلق بالكلمة أو بالكلام، ويجعلون ذلك مقدمة لدراسة فنون البلاغة، وفي هذا الجانب تَبَنَّى السَّعد قولا لعلماء البلاغة من قبله فيه الاحتكام إلى الذَّوق، عند الحديث عن تنافر الحروف؛ إذْ يقول السَّعد معللا اكتفاء الخطيب بالتَّمثيل للتنافر دون شرح القول وتفصيله في ذلك: "ولهذا اكتفى المصنف بالتَّمثيل، ولم يَتَعَرض لتحقيقه وبيان سببه؛ لتعذر ضبطه، فالأولى أنْ يُحَالَ إلى سلامة الذَّوق"(٢).

فالخطيب القزويني ذَكَرَ الأمثلة ولم يُوضِّح سبب التَّنافر في الكلمة؛ لأنَّ ذلك مما يَغْمُض ويَصْعُب تحديده، وهو مختلف باختلاف المقامات والأزمنة؛ لذا جعل السَّعد التَّعويل على الذَّوق في هذا الموضع هو الأصح والأضبط، أصح؛ لأنَّ تعليله بمخارج الحروف وتباعدها أو تقاربها خَارِجٍ عن موضوع البلاغة، والأضبط؛ لأنَّ الأمثلة توضح عدم دقة الاعتماد على مخارج الحروف، فقد تكون الكلمة ثقيلة وحروفها متباعدة، وقد تكون عذبة سهلة على اللسان وحروفها متقاربة، وقد صرَّح بذلك في المختصر حيث قال: "والضَّابط ههنا: أنَّ كل ما يَعُدَّه الذَّوق الصحيح ثقيلا متعسر النُّطق به فهو متنافر، سواء كان من قُرِبِ المخارج أو بُعْدِهَا، أو غير ذلك"(٣).

هذا بخلاف ابن سنان الخفاجي الذي وَضَعَ قواعد من خلالها يُحْكَمُ بتنافر الحروف، وأهم قاعدة في ذلك قُرْبُ مخارج حروف الكلمة وبُعْدُها، فالقرب سبب في تنافرها عنده؛ إذ جعل أول شروط فصاحة الكلمة بُعْدَ مخارجها؛ حيث قال: "أنْ يكون تأليف تلك اللفظة من حروف متباعدة المخارج... وعلَّة هذا واضحة، وهي أنَّ الحروف التي هي أصوات تجري مِنَ السَّمع مجرى الألوان مِنَ البصر، ولا شك أنَّ الألوان

(١) عبدالرحمن بن محمد بن خلدون، مقدمة ابن خلدون، ٢/ ٣٨٧.

(٢) سعدالدين التفتازاني، المطول، ٩٩/١.

(٣) سعد الدين التفتازاني، المختصر، شرح تلخيص المفتاح، تحقيق: عجاج عودة برغس، دمشق: دار التقوى، ٢٠٢١م، ١٠٧.

المتباينة إذا جُمِعَتْ كانت في المنظر أحسن من الألوان المتقاربة"[١]، على حين أنَّ الخليل بن أحمد يرى أنَّ سبب تنافر الحروف هو القُرْبُ الشديد أو البُعْدُ الشديد[٢]، وقد استدرك عليهم العلماء كلمات خالفت القواعد التي وضعوها وكانت غاية في الفصاحة[٣].

والقول بالاحتكام إلى الذَّوق في هذا الموضع سبقه إليه ابن الأثير، في كتابه المثل السائر[٤]، والسَّعد نقل نص كلامه في كتابه، وقد سار البلاغيون من بعد السَّعد في هذه المسألة على طريقين: الأول: الاحتكام إلى الذَّوق في بيان التنافر، وهذا ما يدعو إليه الذَّوق العربي، والفطرة الإنسانية، فالحَكَمُ في ذلك خفة الكلمة على السمع، قال ابن يعقوب المغربي: "والمحكّم في التَّنافر هو الذَّوق؛ لأنَّ كل مَنْ حاول أنْ يضبط به مِنْ قُرْبِ المخارج أو تباعدها أو توسطها... فقد نُقِضَ"[٥].

الثاني: الأخذ بالرأي السابق والذي أطلقه الخليل وتبنَّاه ابن سنان الخفاجي، وهو الحكم على التنافر من خلال تقارب مخارج الحروف وتباعدها، وهذا الرأي أيَّده السُّبكي في عروس الأفراح، من قبل السَّعد، وهم وإنْ اتفقوا في جعل معيار التنافر هو مخارج الحروف إلا أنَّهم اختلفوا فيه، هل التنافر بسبب تباعد الحروف أم بسبب قربها؟ قال السُّبكي: "والحق في الجواب عن ذلك أنَّ المدعي إنَّما هو الغلبة، كما هو الشأن في العلامات، لا اللزوم، ويشبه استواء تقارب الحروف وتباعدها في تحصيل التَّنافر، استواء المثلين اللذين هما في غاية الوفاق والضدين اللذين هما في غاية الخلاف"[٦].

وخلاصة القول في ذلك أنَّهم اتفقوا على أنَّ التَّنافر مما يخل بفصاحة اللفظة، وهذا الخلل ينساق إلى بلاغة الكلام، فلا يمكن أنْ يكون الكلام بليغا مع خلل في فصاحة ألفاظه، ولكنَّهم اختلفوا في طريقة تحديد ذلك التَّنافر، والرأي الذي ذهب إليه السَّعد في تحكيم الذَّوق للحكم على تنافر الحروف، هو الأضبط هنا، كما أشار إلى ذلك ابن يعقوب المغربي، فمقياس الذَّوق يمكن التَّعويل عليه في هذا الموضع،

---

(١) محمد بن سنان الخفاجي، سر الفصاحة، تحقيق: داود غطاشة الشوابكة، الأردن: دار الفكر، ط١، ٢٠٠٦م، ٥٨.

(٢) انظر: علي بن عيسى الرماني، النكت في إعجاز القرآن، ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، تحقيق: محمد خلف الله أحمد، ومحمد زغلول سلام، القاهرة: دار المعارف، ط٥، ٢٠٠٨م، ٩٦.

(٣) انظر: عامر بن عبدالله الثبيتي، المآخذ على فصاحة الشعر إلى نهاية القرن الرابع الهجري، المدينة المنورة: الجامعة الإسلامية، ١٤٢٨هـ، ٣١ وما بعدها.

(٤) انظر: ضياء الدين ابن الأثير، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تحقيق: أحمد الحوفي، بدوي طبانة، مصر: دار نهضة مصر، ط٣، ١/ ١٦٤، وما بعدها.

(٥) ابن يعقوب المغربي، مواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح، ضمن شروح التلخيص، مدينة نصر: دار الكتب للنشر والتوزيع، ٧٩/١.

(٦) بهاء الدين السبكي، عروس الأفراح شرح تلخيص المفتاح، ١/ ٨١.

ويكون منضبطا أكثر من المقاييس التي اعتمدت على تباعد مخارج الحروف وقُرْبها.

ثم إنَّ مقياس الذَّوق الذي ارتضاه السَّعد للحكم على فصاحة اللفظ يحمل من المرونة ما يجعل النَّظر يكون للفظ والمعنى والسياق، فلا يمكن الحكم على لفظة بعينها أنَّها غير فصيحة إلا إذا اعتبر مكانها في سياق الكلام، ودلالتها على المعنى، وهذا ما أشار إليه عبدالقاهر الجرجاني؛ حيث قال: "لا تخلو الفصاحة من أنْ تكون صفة في اللفظ محسوسة تُدْرَكُ بالسمع، أو تكون صفة فيه معقولة تُعْرَفُ بالقلب، فمحال أنْ تكون صفة في اللفظ محسوسة؛ لأنَّها لو كانت كذلك، لكان ينبغي أنْ يستوي السامعون للفظ الفصيح في العلم بكونه فصيحا، وإذا وجب الحكم بكونها صفة معقولة، فإنَّا لا نَعرِفُ للفظ صفة يكون طريق معرفتها العقل دون الحس، إلا دلالته على معنى وإذا كان كذلك لَزِمَ منه العلم بأنَّ وصفنا اللفظ بالفصاحة وصف له من جهة معناه، لا من جهة نفسه، وهذا ما لا يبقى لعاقل معه عذر في الشك"(١).

وفي مقياس آخر لفصاحة الكلمة وهو الغرابة، لم يَرْتَضِ السَّعد ما فُسِّرَتْ به الغرابة، بكون الكلمة غير مشهورة الاستعمال، أو أنَّها وحشية، معللا ذلك بقوله: "لا يُقَالُ الغرابة -كما يُفْهَمُ من كلامهم- كون الكلمة غير مشهورة الاستعمال، وهي مقابل المعتادة، وهي بحسب قوم دون قوم، والوحشية هي المشتملة على تركيب يَنْفِرُ الطبع عنه، وهي مقابل العذبة، فالغريب يجوز أنْ يكون عذبا، فلا يَحْسُنُ تفسيره بالوحشة، بل الوحشية قيد زائد لفصاحة المفرد"(٢).

ولكنَّه عاد وقسَّم الوحشي إلى نوعين: غريب حسن، وغريب قبيح، فالأول لا يُعَابُ استعماله للعرب؛ لأنَّه لم يكن وحشيا عندهم، والثاني يُعَابُ استعماله مطلقا، قال في تفسيره: "وهو أنْ يكون مع كونه غريب الاستعمال، ثقيلا على السَّمع، كريها على الذَّوق"(٣).

فالسَّعد في النَّص السَّابق يضع معيارا للحكم على غرابة الكلمة، يقوم على ثلاثة أمور: الأول: المعجم اللفظي -إنْ صح التعبير- المستخدم في عصر النَّص، وهذا يؤدي إلى غرابة الاستعمال. الثاني: الثِّقل على السَّمع، وهذا أيضا يختلف من سمع إلى سمع، ومن عصر إلى عصر، وكذا إذا اعتاد السَّمع تكرار الكلمة فهذا يُضْعِفُ ثقلها أو يزيله، ويجعلها مقبولة. الثالث: كراهية اللفظة ذوقا، والذَّوق يختلف من عصر إلى عصر، فيجب أنْ يُحْتَكم إلى ذوق العصر، ويمكن معرفة ذوق العصر من خلال أمور، أبرزها: النُّصوص الشعرية والنثرية لذلك العصر، وكلام النُّقاد والأدباء في كتبهم.

فإذا اجتمعت هذه الأمور الثلاثة في لفظة فإنَّه يُحْكَم بغرابتها، إلا أنَّ ابن يعقوب المغربي لم يَرْتَضِ الثِّقل في السَّمع والذَّوق هنا حكما؛ لتداخله مع الشرط السابق لفصاحة الكلمة وهو خلوصها من تنافر

(١) عبدالقاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ٤٠٧.
(٢) سعدالدين التفتازاني، المطول، ١٠٣/١.
(٣) المرجع السابق، ١/ ١٠٤

الحروف؛ إذ يقول: "وربما يراد هنا أنَّ الغريب المستقبح هو المتوعر المشتمل على الثِّقل ذوقا، وفيه بحث؛ لأنَّ الثِّقل بذلك يرجع إلى التَّنافر أو الوحشي على الإطلاق... فلا حاجة لزيادة قوله ذوقا"(١).

وقد فرَّق السيالكوتي بأنْ جعل الثِّقل المؤدي إلى تنافر الحروف ثِقَلًا على اللسان، والثِّقل المؤدي إلى الغرابة هو الثِّقل على السَّمع، قال في شرح عبارة السَّعد: "من غير أنْ يكون فيه تنافر يوجب الثِّقل على اللسان"(٢)، والذي يظهر لي أنَّ الأمرين مرتبطان، فالثِّقل في اللسان يؤدي إلى الثِّقل على السَّمع؛ لأنَّ مصدر اللفظ هو اللسان، فإذا اتسمت الكلمة منذ بدايتها بالثِّقل استمر ذلك معها، والعكس صحيح، فلو اتسمت بالعذوبة والخفَة، فإنَّها كذلك تقع على السَّمع.

وبعد عرض رأى السَّعد في مقياس الغرابة فإننا نجده متداخلا مع ضوابط شروط الفصاحة الأخرى، وكذا عدم انضباط تحديد هذا العنصر، فهو مختلف من عصر إلى عصر، ومن قُطْر إلى قُطْر، وإلى هذا أشار العصام عند حديثه عن شرط فصاحة اللفظة؛ إذ قال: "واعْلمْ أنَّ الغرابة ممَّا يَتَفَاوت بالنسبة إلى قوم دون قوم، كالاعتياد الذي يقابلها، فالغريب يقابل المعتاد، فالمراد بالغرابة المخلَّة بالفصاحة: أنْ يكون غريباً بالنَّظر إلى الفصحاء كلِّهم لا بالنَّظر إلى العرب كله، فإنَّه لا يُتَصَوَّرُ؛ إذْ لا أقلَّ من تَعارُفه عند قوم يتكلمون به، ولكون الغرابة أعم ممَّا يخلُّ بالفصاحة ثَبَتَ غريب القرآن والحديث"(٣).

ثم أيضا هم ذكروا بعد سَرْدِ شروط فصاحة اللفظ، خلوه من كراهة السَّمع، قال الخطيب: "قيل: ومن الكراهة في السمع نحو:

كَـــرِيْمُ الجِرِشَّـــى شَـــرِيْفُ النَّســـب

وفيه نظر"(٤).

وقد فسَّر شُرَّاحُ التَّلخيص وجهة النَّظر التي يراها القزويني في هذا الشَّرط، بأنَّ الكراهة في السَّمع إمَّا أنْ تكون ناشئة عن تنافر الحروف، أو غرابة الكلمة، وبهذا يغني ذكر الشرطين مقدما، أو تكون ناشئة عن نغم نُطْقِ الكلمة، وهذا الأخير لا دَخْلَ لفصاحة الكلمة فيه على ما يرون، يقول الشحات أبو ستيت: "وفي نظرنا أنَّ استحسان السَّمع أو استهجانه للَّفظ، يرجع إلى صفات في اللفظ تؤدي إلى ذلك، ككون اللفظ متلائما أو متنافرا، مألوفا أو وحشيا، ونحو ذلك، ومن ثَمَّ فَجَعْلُ استحسان السَّمع للفظ من شروط

---

(١) ابن يعقوب المغربي، مواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح، ٨٨/١.

(٢) عبدالحكيم السيالكوتي، حاشية السيالكوتي على المطول، ١/ ١٥١.

(٣) إبراهيم بن محمد بن عربشاه، الأطول، شرح تلخيص مفتاح العلوم، تحقيق: عبدالحميد هنداوي، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ٢٠٠١م، ١/ ١٦٦.

(٤) جلال الدين القزويني، التلخيص في علوم البلاغة، تحقيق: عبدالرحمن البرقوقي، بيروت: دار الكتاب العربي، ٢٠١١م، ٢٥.

الفصاحة لا محل له مع وجود الشروط الأخرى"[١].

والذي يظهر لي أنَّ الكراهة في السَّمع مقدمة على الشرطين السابقين: تنافر الحروف، والغرابة، والأولى أنْ يوضع شرط الكراهة في السَّمع أولا، ويقسَّم إلى ثلاثة أقسام: الأول: تنافر الحروف، الثاني: الغرابة، الثالث: سوء النَّغم؛ لأنَّ كل هذه الثلاثة مؤداها إلى كراهة السمع، وهو الحكم فيها، وبذلك يكون هذا الشَّرط شاملا لما قبله، وهذا يزيل الاختلاف الذي ناقشوه في تحديد الغرابة وتنافر الحروف؛ إذ يُرْجَعُ فيه إلى معيار واحد وهو الكراهة في السَّمع.

وقد عللوا بأنَّ سوء النَّغم لا يرجع إلى اللفظ، وإنَّما إلى النُّطق به، وقولهم في ذلك صحيح، ولكن يجب أنَّ تتَّسع نظرة الفصاحة، فلا تقتصر على اللفظ، وإنما تنتقل إلى الصوت؛ لتكون الفصاحة شاملة لذلك وقد قال الدكتور محمد أبو موسى: "والأذن عند البلاغيين قاض في النَّغم نافذ القضاء"[٢]، فما يرتضيه السَّمع من الألفاظ يُعّدُّ فصيحا إذا طابق المقام، وهذه النَّظرة للفصاحة هي نظرة الجاحظ فقد قال رابطا بين الصوت واللفظ: "والصوت هو آلة اللفظ، والجوهر الذي يقوم به التقطيع، وبه يوجد التَّأليف"[٣]، ثم إنَّ المقام الخطابي قائم على المشافهة التي تكون عبر الصوت والسَّمع، وهو المقام الذي أعلى العرب من شأنه، وجعلوه نظير الشِّعر، وقد عزز الإسلام ذلك المقام، بأنْ جعله جزءًا من الدين الإسلامي، فإذا أزلنا هذه من البلاغة فإننا نكون قد أزلنا جزءا من خطاب الناس، وقصرنا الفصاحة على المكتوب دون المنطوق.

وقد ذكر الدكتور عامر الثبيتي "أنَّ الكراهة في السَّمع ليس لها ضابط يحددها، فلو جعلنا الذَّوق هو الحكم لاختلفت الأذواق في ذلك كثيرا، ولذلك ذكر ابن سنان أنَّ المزاج هو الذي يحدد هذا الأمر، وما دامت المسألة مسألة مزاج فلا اعتبار لها"[٤]، ذلك أنَّ المزاج نابع من الهوى ومرجعيات فكرية وعقدية لا ذوق لها إلا اتباع الذات ومستتبعاتها في الانتماء للمذاهب والأفكار والمعتقدات، ولا دخل للذَّوق هنا، فالذَّوق له اعتباره في البلاغة، ولا أدلَّ على ذلك من تعويل علماء البلاغة عليه، فكثيرا ما يلجؤون إليه في الأحكام البلاغية، فيقولون: هذا مما تَنْفِرُ منه الطِّباع، ولا يرتضيه الذَّوق، وهذه الدِّراسة تكشف شيئا من ذلك، وقد قال السكاكي: "إنَّ ملاك الأمر في علم المعاني هو الذَّوق السليم والطبع المستقيم، فمن لم يرزقهما فعليه بعلوم أخرى"[٥]، ومنهج التَّذوق وإنْ كان غامضا في إجراءاته إلا أنَّ بعض الباحثين المحدثين

(١) الشحات محمد أبو ستيت، مقاييس البلاغيين في فصاحة الكلمة، مصر: مطبعة الأمانة، ط١، ١٩٩١م، ٣٦.
(٢) محمد أبو موسى، خصائص التراكيب، القاهرة: مكتبة وهبة، ط٨، ٢٠٠٩م، ٩٩.
(٣) عمرو بن بحر الجاحظ، البيان والتبيين، تحقيق: عبدالسلام هارون، بيروت: دار الجيل، ١/ ٧٩.
(٤) عامر بن عبدالله الثبيتي، المآخذ على فصاحة الشعر إلى نهاية القرن الرابع الهجري، ٧٣.
(٥) يوسف بن محمد السكاكي، مفتاح العلوم، ٤١٣.

كانت لهم جهود تبين أركان منهج التَّذوق[١]، فغموضه لا يجعل محله المزاج.

ولعل مِنْ أفضل مَنْ نَظَر إلى الغرابة في الألفاظ، هو عبدالقاهر الجرجاني، فقد ربطها بالسياق وخدمة اللفظ للمعنى، فلا يَنْظُرُ إلى اللفظة في ذاتها، وإنَّما يَنْظُرُ إلى خدمتها للمعنى؛ إذ يقول: "وأنَّ كلامنا في فصاحة تجب للَّفظ لا من أجل شيء يدخل في النُّطق، ولكن من أجل لطائف تُدْرَكُ بالفهم، وأنَّا نعتبر في شأننا هذا فضيلة تجب لأحد الكلامين على الآخر، من بعد أنْ يكونا بَرِئا من اللحن، وسَلِما في ألفاظهما من الخطأ"[٢].

وبهذا تستطيع تخريج الألفاظ القرآنية التي وُسِمَتْ بالغرابة، بأنَّها خدمة المعنى، وكانت أفصح كلمة في ذلك السياق، ولا يمكن استبدال غيرها بها، وبذلك تنتفي الغرابة؛ إذ المقصود الأعظم هو مناسبة الكلمة للمقام الذي ذُكِرت فيه، وليس المقصود النَّظر إلى اللفظ مجردا من معناه.

وهذا الرأي الذي ذهب إليه عبدالقاهر الجرجاني هو الأقرب -فيما يبدو لي- إلى تعريف البلاغة القديم الذي أطلقه الرماني؛ إذ يقول: "وإنَّما البلاغة إيصال المعنى إلى القلب في أحسن صورة من اللفظ"[٣]، فَحُسْنُ صورة اللفظ يكون بمطابقته للمقام الذي ذُكِرَ فيه، وليس المقصود عذوبة اللفظ، فقد يكون العذب من اللفظ قادحا في الفصاحة لعدم مناسبة المقام، ولو نظرنا في القرآن الكريم لوجدنا أنَّ الألفاظ تختلف بحسب المقامات، فما يخاطب به المسلمون خلاف ما يخاطب به الكافرون، من ناحية الأسلوب وكذا من ناحية انتقاء الألفاظ، وقوة جرسها، وبمعنى آخر أنَّ لغة التَّهديد تختلف عن لغة التَّبشير، ولغة التَّرغيب تختلف عن لغة التَّرهيب، وكذا خطاب أهل الجنة يختلف عن خطاب أهل النار، وهذا ينساق على جميع مقامات الخطاب في القرآن الكريم.

المبحث الثالث: حاكم الذَّوق في مسائل علم المعاني.

تعدُّ البلاغة بعلومها الثلاثة (علم المعاني، علم البيان، علم البديع) مِنْ أدقِّ العلوم العربية؛ ذلك أنَّها تبحث فيما وراء التركيب اللغوي، بخلاف علم النحو الذي لا يتجاوز التركيب، وكذلك تبحث البلاغة في دلالة الألفاظ وهي تشترك بذلك مع علم أصول الفقه، ولاختلاف الأهداف بين العلوم الثلاثة (علم البلاغة، وعلم النحو، وعلم أصول الفقه) واشتراكها في دراسة التركيب واللفظ، حصل التباين بينهم في طرق المعالجة وأدواتها، فكانت البلاغة أبعدهم غورا في بحث مسائلها، ذلك أنَّها تتجاوز النَّظر فيما يتوقف عنده علم النحو وعلم أصول الفقه، ومن أبرز الاختلافات بين هذه العلوم الثلاثة اعتماد البلاغة على

---

(١) انظر الدراسة التي كتبها الدكتور ياسر محمد بابطين حول منهج التذوق عند محمود شاكر، التذوق منهجا للتلقي وصناعة المعرفة، حوليات آداب عين شمس، المجلد: ٤٦، العدد: إبريل ٢٠٠٨.

(٢) عبدالقاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ٣٩٩.

(٣) علي بن عيسى الرماني، النكت في إعجاز القرآن، ٧٥.

الذَّوق. يقول السكاكي عن الدَّقائق البلاغية التي تمكن في أبوابها، وحاجتها إلى ذوق يدعمه طبع سليم: "واعلم أنَّ مستودعات فصول هذا الفن لا تتضح إلا باستبراء زناد خاطر وقَّاد، ولا تنكشف أسرار جواهرها إلا لبصيرة ذي طبع نقَّاد، ولا تضع أزمتها إلا في يد راكض في حلبتها إلى أنأى مدى، باستفراغ طوق متفوق أفاويق استثباتها بقوة فَهْم، ومعونة ذوق مولع من لطائف البلاغة بما يؤثرها القلوب بصفايا حبَّاتها، وتنثر عليها أفئدة مصاقع الخطباء خبايا محبَّاتها"(١).

فالسكاكي وضَّح الأمور التي ينبغي لمن أراد الغوص في مسائل البلاغة أنْ يتحلى بها، أجلها أنْ يكون ذا طبع يجعله مستعدا للخوض في مسائل هذا العلم، ثم هذا الطبع بحاجة إلى ذوق يُنَمَّى بطول الدُّربة، وذلك بالنَّظر في أساليب البلغاء، وتحليلها، والموازنة بين جيد الكلام ورديئه، قال السَّعد شارحا كلام السكاكي: "والغرض: أنَّا وإنْ مهدنا القواعد، وأوردنا الأمثلة، لكن ما أودعناه فصول هذا الفن لا يتضح بمجرد معرفتها وحفظها، بل لابد من انضمام الأمور المذكورة إليها"(٢).

وعند تتبع تحكيم الذَّوق في أبواب علم المعاني عند السَّعد نجده في مواضع متعددة، وفي أبواب مختلفة من أبواب علم المعاني، وهي:

المطلب الأول: الذكر والحذف.

تحدَّث علماء البلاغة في باب متعلقات الفعل عن أغراض ذِكْرِ المفعول به وحذفه، ومن أغراض حذف المفعول به: التعميم مع الاختصار، وقد استشهد الخطيب بشاهدين لهذا الغرض هما: قولك: قد كان منك ما يؤلم، وقوله تعالى ﴿ وَٱللَّهُ يَدۡعُوٓاْ إِلَىٰ دَارِ ٱلسَّلَٰمِ ﴾ [يونس:٢٥] وعلى هذا الغرض –التعميم مع الاختصار– دار خلاف بين البلاغيين حول تحديد القول به، وضبط مسلكه، وتخريج تداخله مع أغراض أخرى لحذف المفعول به، قال السَّعد في توجيه هذين الشاهدين: "فالمثال الأول يفيد العموم مبالغة، والثاني تحقيقا، وهما وإنْ احتملا أنْ يُجْعَلا من قبيل ما نُزِّل منزلة اللازم، لكن التَّأمل الذَّوقي يشهد أنَّ القصد في هذا المقام إلى المفعول، فإنَّ الحمل على أمثال هذه المعاني مما يتعلق بقصد المتكلم ومناسبة المقام"(٣).

فالسَّعد في هذين الشَّاهدين يجعل فَهْمَ الغرض البلاغي معتمدا على الذَّوق، فقد يقال: إنَّ ترك المفعول هنا ليس من أجل التعميم والاختصار، وإنَّما من أجل تنزيل الفعل المتعدي منزلة الفعل اللازم، فَيُكْتَفى بذكر الفعل ويُحذف المفعول، ولكنَّ هذا الغرض الذي هو التعميم مع الاختصار يُفْهَم من السياق، أي أنَّ المقصود هو المفعول لا الفعل، وفَهْمُ السياق على هذا النحو يحتاج إلى ذوق في تفسير الكلام، وفَهْم لمقام الخطاب، فلو قيل في المثال الأول: قد كان منك ما يؤلم، إنَّ المتكلم قَصَدَ الإخبار

(١) يوسف بن محمد السكاكي، مفتاح العلوم، ٣٥٦.

(٢) سعد الدين التفتازاني، شرح مفتاح العلوم، تحقيق: عجاج عودة برغس، دمشق: دار التقوى، ٢٠٢٢م، ١/ ١٦١.

(٣) سعدالدين التفتازاني، المطول، ١٣٧/٢.

فقط، وذلك بتنزيل المتعدي منزلة اللازم، لم تكن هنالك نكتة بلاغية، ولكن يُفْهَم من سياق الكلام أنَّ المتكلم أراد المبالغة في اللوم، على المثال الأول، وفي الآية أُرِيْدَ التَّعميم تحقيقا، وقد علَّله السعد بقوله: "أي يدعو العباد كلهم؛ لأنَّ الدعوة إلى الجنة تعم النَّاس كافة"(١).

ومن النَّظر في السياق النَّظر إلى أطراف الكلام فيُفْهَمُ التعميم في الآية بحسب أطراف الكلام، فالدَّاعي هو الله ﷻ، ومن هنا فُهِمَ التعميم، فإنَّ دعوة الله ﷻ تشمل كل أحد من خَلْقِه، فيكون المعنى أنَّ الله يدعو كل العباد إلى الجنة، وعموم دعوته من عدله ﷻ، فلا تختص ببشر أو جنس، وإنَّما تشمل العباد كلهم من جنِّهم وإنسهم، وهذا المعنى عينه مستفاد من حذف المفعول في الآية، ولو ذكره لفات هذا التعميم وأصبح مختصا بما قيَّده.

وهذا بخلاف الهداية، التي أعقبت دعوة الله الناس جميعا إلى الجنة بقوله ﴿وَيَهۡدِي مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ﴾ فالدَّعوة عامة والهداية خاصة بمن أراد الله هدايتهم إلى دينه القويم، يقول عبدالمتعال الصعيدي في تحرير هذه المسألة: "التَّعميم يؤخذ في الحقيقة من قرينة المقام، ولا يؤخذ من الحذف لوجوده مع الذكر، ولكن الحذف له فيه تأثير في الجملة؛ لأنَّ تقدير مفعول خاص فيه دون آخر ترجيح بلا مرجح، وبهذا يُحْمَل على العموم، وهذا إلى ما فيه من الاختصار"(٢)، من أجل ذلك كان الذَّوق هو الحكم الأدق هنا وهذا ما دعا إليه السَّعد التفتازاني في هذا الموضع.

وقد ذكر الزمخشري في الآية الغرضين (تنزيل الفعل المتعدي منزلة اللازم، والتعميم مع الاختصار). قال في قوله تعالى ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُقَدِّمُواْ بَيۡنَ يَدَيِ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ﴾ [الحجرات: ١]: "في قوله تعالى ﴿ لَا تُقَدِّمُواْ ﴾ من غير ذكر مفعول وجهان: أحدهما أنَّ الحذف ليتناول كل ما يقع في النَّفس مما يُقَدَّم، والثاني: أنْ لا يقصد قصد مفعول ولا حذفه، ويتوجه بالنَّهي إلى نفس التَّقدمة... إلا أنَّ الأول أملأ بالحسن، وأوجه، وأشد ملاءمة لبلاغة القرآن والعلماء له أقبل"(٣).

فنرى أنَّ الزمخشري أجاز الغرضين في الآية الكريمة، ولكنَّه عاد ليرجح الغرض الآخر، وقد علل ترجيحه لمناسبته السياق والمقام، وكذا لجريانه على نمط البلاغة القرآنية، ولقبول العلماء له، ويمكن الإضافة هنا بأنَّ هذه المعاني مما تدق وتجل، وتحتاج في استخراجها والوصول إليها إلى نظر دقيق، واطلاع واسع، ومعرفة بأساليب العرب، وهذا هو شأن الأغراض البلاغية التي يكون الطريق إلى معرفتها والتَّبصر بها الذَّوق، فلا تحتكم إلى القواعد الجامدة وإنَّما تمتلك مرونة في التَّأويل المنضبط.

وكذا فعل السَّعد التفتازاني حيث جعل الذَّوق هو المرجح هنا، وارتضى هذا الطريق فقط دون غيره في

---

(١) المرجع السابق.

(٢) عبدالمتعال الصعيدي، بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة، ١/١٧١.

(٣) محمود بن عمر الزمخشري، الكشاف، ٤/٢.

تخريج الشاهدين، وفي هذا إعلاء من شأن الذَّوق، حيث كان هو الحكم في التَّوجيه، وهذا يدلنا على أهمية الذوق عند السعد، وأنَّ له مكانة علية في الأحكام البلاغية.

المطلب الثاني: التَّقديم والتَّأخير.

التَّقديم والتَّأخير من الأبواب البلاغية الدقيقة، قال عنه عبدالقاهر الجرجاني: "هو باب كثير الفوائد، جَمُّ المحاسن، واسع التَّصرف، بعيد الغاية، لا يزال يَفْتَرُّ لك عن بديعة، ويُفْضِي بك إلى لطيفة، ولا تزال ترى شعرا يروقك مَسْمَعُه، ويَلْطُف لديك موقعه، ثم تنظر فتجد سبب أنْ راقك ولَطُفَ عندك أنْ قُدِّم فيه شيء، وحُوِّل اللفظ عن مكان إلى مكان"(١).

ومنذ مطالع التَّأليف البلاغي تحدَّث البلاغيون عن التَّقديم والتَّأخير بوصفه غرضا بلاغيا يدخل في أبواب بلاغية متعددة، ولكن الخطيب جعل دراسة التَّقديم والتَّأخير تبعا للأبواب، ففرَّقه بين أبواب البلاغة، فدرسه في باب المسند والمسند إليه، ومتعلقات الفعل، والاستفهام والنفي وغيرها، أما الدِّراسات السَّابقة له فإنَّها درست التَّقديم والتَّأخير في جميع ذلك في باب مستقل هو باب التَّقديم والتَّأخير.

وكانت طريقة السَّعد تبعا لطريقة الخطيب القزويني ففي باب متعلقات الفعل وعند تقرير أنَّ التَّخصيص لازم للتقديم غالبا، أي تقديم ما حقه التَّأخير بتقديم المعمول على الفعل، ناقش السَّعد شاهدين بلاغيين لذلك وهما: قوله تعالى ﴿ إِيَّاكَ نَعۡبُدُ وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ ﴾ [الفاتحة: ٥] وقوله تعالى ﴿ لَإِلَى ٱللَّهِ تُحۡشَرُونَ ﴾ [آل عمران: ١٥٨] فقد ذكر علماء البلاغة والتفسير في الآيتين رأيين:

الرأي الأول: أنَّ تقديم المفعول فيهما أفاد الاختصاص، وعلى هذا الرأي الزمخشري، وتبعه جمهور البلاغيين، قال الزمخشري في تفسير التَّقديم هنا: "وتقديم المفعول لقصد الاختصاص... والمعنى نخصك بالعبادة، ونخصك بطلب المعونة"(٢).

الرأي الثاني: أنَّ تقديم المفعول لا يفيد الاختصاص، ومن سار على هذا الرأي إما أنْ جعل التَّقديم لمراعاة حُسْنِ النَّظم، في الآية الأولى، وهذا رأي ابن الأثير، قال: "وقد ذكر الزمخشري في تفسيره أنَّ التَّقديم في هذا الموضع قُصِدَ به الاختصاص، وليس كذلك، فإنَّه لم يُقدَّم المفعول فيه على الفعل للاختصاص، وإنَّما قُدِّم لمكان نظم الكلام؛ لأنَّه لو قال: نعبدك ونستعينك، لم يكن له من الحسن ما لقوله ﴿ إِيَّاكَ نَعۡبُدُ وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ ﴾ ألا ترى أنَّه تقدَّم قوله تعالى ﴿ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ﴾ فجاء بعد ذلك قوله ﴿ إِيَّاكَ نَعۡبُدُ وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ ﴾ وذلك لمراعاة حُسْن النَّظم السَّجعي الذي هو على حرف النون، ولو قال: نعبدك ونستعينك لذهبت تلك الطلاوة، وزال الحسن"(٣).

---

(١) عبدالقاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ١٠٦.

(٢) محمود بن عمر الزمخشري، الكشاف، ١/٩.

(٣) ضياء الدين ابن الأثير، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تحقيق: أحمد الحوفي، بدوي طبانة، مصر: دار نهضة

أو أنَّ التَّقديم للاهتمام فقط، ولا دليل على أنَّه للحصر، وإلى هذا الرأي ذهب ابن الحاجب(١)، وأبو حيان، فاعترض أبو حيان على الزمخشري في جَعْل التَّقديم للاختصاص بقوله: "والزمخشري يزعم أنَّه لا يقدَّم على العامل إلا للتخصيص فكأنَّه قال: ما نعبد إلا إياك... فالتَّقديم عندنا إنَّما هو للاعتناء والاهتمام بالمفعول، وسب أعرابي آخر فأعرض عنه وقال: إياك أعني، فقال له: وعنك أعرض، فقدما الأهم"(٢) ويبدو أنَّه قال بهذا القول اعتمادا على ما قاله سيبويه في تقديم المفعول حين قال: "فإذا بَنَيْتَ الاسم عليه قلت: ضربت زيدا، وهو الحد؛ لأنَّك تريد أنْ تُعْلمه وتحمل عليه الاسم، كما كان الحد ضرب زيد عمرا، حيث كان زيد أول ما تشغل به الفعل، وكذلك هذا إذا كان يعمل فيه. وإنْ قدَّمت الاسم فهو عربي جيد، كما كان ذلك عربيا جيدا، وذلك قولك: زيدا ضربت، والاهتمام والعناية هنا في التَّقديم والتَّأخير سواء، مثله في ضرب زيد عمرا وضرب عمرا زيد"(٣).

والسَّعد قد اطلع على كل تلك الأقوال، واستوعبها فرجَّح رأي الزمخشري وجمهور البلاغيين، وعلَّل ذلك التَّرجيح بقوله: "لأنَّ الذَّوق وقول أئمة التفسير دليلان عليه، والاهتمام أيضا حاصل؛ لأنَّه لا ينافي الاختصاص"(٤).

فالسَّعد يرى أنَّ الذَّوق يرجح القول بالاختصاص في الآية، والقول بالاختصاص لا يمنع منه القول بالاهتمام، بل إنَّ القول بالتَّقديم من أجل الاهتمام فقط، دون شرح جهة ذلك الاهتمام، مما يُعَاب على قارئ النُّصوص، وهذا ما جعل عبدالقاهر الجرجاني ينتقد من يقف عند القول بالاهتمام فقط حيث قال: "وقد وقع في ظنون النَّاس أنَّه يكفي أنْ يقال: إنَّه قُدِّم للعناية، ولأنَّ ذكره أهم، من غير أنْ يذكر من أين كانت تلك العناية؟ وبم كان أهم؟"(٥).

فالسَّعد يمثل وجهة نظر البلاغيين في نظرتهم لتقديم المفعول أو تقديم ما حقه التَّأخير، وهو بذلك يردُّ على النَّحويين الذين يقفون عند التَّراكيب، دون التَّغلغل إلى المعاني، والبحث في السياقات، ولا يرتضون

مصر، ط٣، ٢/ ٢١٢.

(١) انظر: بهاء الدين السبكي، عروس الأفراح شرح تلخيص المفتاح، ٢/ ١٥٢، وجلال الدين السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، تحقيق: مركز الدراسات القرآنية، المملكة العربية السعودية: إصدارات وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، ٣/ ١٥٦.

(٢) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، تحقيق: صدقي محمد جميل، بيروت: دار الفكر، ٢٠١٠م، ١/ ٤٢.

(٣) سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تحقيق: عبدالسلام هارون، القاهرة: مكتبة الخانجي، ط٣، ١٩٨٨، ٢/ ٨٠.

(٤) سعدالدين التفتازاني، المطول، ٢٥٨/١.

(٥) عبدالقاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ١٠٨.

الذَّوق حكما على طريقة إيراد المعنى، وإنْ فعلوا ذلك -أحيانا- فلا يكون بالقدر والعمق الذي يفعله البلاغي، ولكن العجيب هنا ما ذهب إليه ابن الأثير -وهو من علماء البلاغة- حيث رفض القول بالاختصاص في آية الفاتحة، وجعل التَّقديم من أجل النَّظم السَّجعي، وهو بموقفه هذا جعل المعنى تابعا للفظ، وهذا عنده من عيوب السجع، قال في شروط حُسْن السَّجع: "وهو أنْ يكون اللفظ فيه تابعا للمعنى، لا أنْ يكون المعنى فيه تابعا للفظ، فإنَّه يجيء عند ذلك كظاهر مموَّه، على باطن مشوَّه، ويكون مثله كغمد من ذهب على نصل من خشب"(١)، وبذلك سقط احتجاجه بمراعاة النَّظم من أجل السَّجع في الآية الكريمة، وتقوية موقف الزمخشري والبلاغيين بأنْ يكون الاختصاص هو الغرض، والسَّجع تابع له، فزاد السَّجع بلاغة النَّظم، إضافة إلى غرض التَّقديم للاهتمام كما أشار إليه السَّعد، ولا تعارض بينها.

إذن فالسَّعد يؤيد كلام الخطيب بأنَّ الاختصاص لازم للتقديم غالبا، ويجعل الذَّوق هو من يحدد ذلك، وقد قوبلت هذه العبارة -عبارة الخطيب- بالنَّقض حتى بولغ في نقضها كما فعل ابن الأثير، برد حمل آية الفاتحة على الاختصاص، ولعل المبالغة في ردِّها هو عدم دقَّتها، وقد أشار العصام إلى ذلك حين قال: "وكان الأخصر والأعذب: والتَّقديم للتخصيص غالبا؛ إذ في تقييد اللزوم بالغالب حزازة"(٢)، وما ذكره العصام هو الأدق، فلا حاجة لذكر اللزوم هنا، بل يخالف بعض الشَّواهد التي لا يمكن حمل التَّقديم فيها على الاختصاص، والذَّوق كذلك هو الذي يرد حملها على الاختصاص.

لذا نجد أنَّهم جعلوا التَّقديم أحد طرق القصر، فالطريق الرابع من طرق القصر هو تقديم ما حقه التأخير، ذكر الخطيب أنَّ دلالته على القصر بالفحوى، فقال السَّعد شارحا مقولة الخطيب: "أي بمفهوم الكلام، بمعنى أنَّه إذ تأمل الذَّوق السَّليم في مفهوم الكلام الذي فيه التَّقدم، فُهِمَ منه القصر، وإنْ لم يُعْرَف أنَّه في اصطلاح البلغاء كذلك"(٣).

وهذا الطريق انفرد عن طرق القصر الأخرى المعتمدة في الدَّرس البلاغي، وهي: العطف بلا وبل ولكن، والنَّفي والاستثناء، وإنَّما، بأنَّ دلالة القصر فيه ليست بالوضع، وبذلك يكون أدخل في علم البلاغة من الطرق الثلاثة، وقد نسب السيالكوتي قوة هذا الطريق لدلالته العقلية على القصر، حيث قال: "دلالة التَّقديم خفية لكونه بالفحوى، لا يفهمها إلا صاحب ذوق، لكن بعد التَّحقيق قوية لكونها عقلية فلذلك يُنْسَبُ الحصر إلى التَّقديم إذا اجتمع مع نحو: إنما تميمي أنا"(٤).

والتَّعويل على الذَّوق هنا في إدراك إفادة التقديم الحصر؛ لأنَّه ليس كل تقديم يفيد الحصر، وإنما يَفْهَمُ

(١) ضياء الدين ابن الأثير، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ١/ ٢١٣.
(٢) إبراهيم بن محمد بن عربشاه، الأطول، شرح تلخيص مفتاح العلوم، ١/ ٥٢٨.
(٣) سعدالدين التفتازاني، المطول، ١٨٥/٢.
(٤) عبدالحكيم السيالكوتي، حاشية السيالكوتي على المطول، ٣/ ٢٢٠.

من له ذوق سليم بمعونة القرائن أنَّ التَّقديم أفاد الحصر، وإفادة التَّقديم للحصر مما كاد يجمع علماء البلاغة عليه، قال السيوطي: "كاد أهل البيان يطبقون على أنَّ تقديم المعمول يفيد الحصر، سواء كان مفعولا أو ظرفا أو مجرورا"(١).

وهنا نرى كيف أنَّ الاعتماد على الذَّوق هو الذي قدَّم هذا الطريق على غيره من الطرق التي اعتمدت على الوضع، وإنْ كان السَّعد يرى أنَّ طريق (إنَّما) في القصر أقوى في الدلالة على الحصر من التَّقديم، قال: "وقال عبدالقاهر: لا يحسن المجامعة المذكورة في الوصف المختص، كما تحسن في غيره، وهذا أقرب، إذ لا دليل على الامتناع عن قصد زيادة التَّحقيق والتَّأكيد، ولم يذكروا هذا الشَّرط في التَّقديم، لا وجوبا ولا استحسانا، فكأنَّ دلالته على القصر أضعف من إنَّما"(٢).

ولكن عند إمعان النَّظر في المسألة نجد أنَّ طريق التَّقديم هو أدخل في علم البلاغة، ذلك أنَّه معتمد على التركيب، وفهم السياق، الذي يؤدي إليه حُسْنُ التَّذوق، بخلاف الطرق الأخرى، والتي أفادت الحصر من الوضع لا من التركيب، فحظ البليغ منها المجيء بها في سياقها، أما التَّقديم فإنَّ البليغ هو من صنع طريق القصر، وذلك بتغيير تركيب الجملة، وكذا يفيد التَّقديم مع القصر أغراضا أخرى تكمن في التَّقديم، منها العناية والاهتمام، وقد أكَّد العصام أنَّ هذا الطريق هو أدخل طريق في البلاغة؛ إذ يقول: "التَّقديم قدَّمه في البيان –على خلاف المفتاح– لأنَّه أدخلُ في البلاغة... يُرشِدك إلى القصر خصوصية المفهوم بحسب البيان مع التَّقديم ويُخَص به ذوقٌ دون ذوقٍ؛ حتى حُرِمَ عن دَرَكِهِ بعضُ مَن له كعب أعلى في درك الدقائق العقلية والنقلية"(٣)، وقال الدسوقي: "وأخَّر التَّقديم عن الكل؛ لأنَّ دلالته على القصر ذوقية لا وضعية"(٤).

وهنا يجب أنَّ نفرق بين مسألة قوة طريق القصر، والأدخل في علم البلاغة، فلا شك أنَّ طريق التَّقديم هو الأدخل في علم البلاغة؛ لاعتماده على الذَّوق، أما قوة طرق القصر فاختلف علماء البلاغة فيها، لاختلاف المعيار الذي يقيسون به قوة الطريق، فمن نظر إلى الإثبات والنَّفي، جعل الطريق الأول من طرق القصر –وهو العطف بلا وبل ولكن– أقوى طرق القصر، قال الدسوقي: "وإنَّما قُدِّم العطف على بقية الطرق؛ لأنَّه أقواها للتصريح فيه بالطرفين المثبت والمنفي، بخلاف غيره فإنَّ النَّفي هناك ضمني"(٥).

---

(١) جلال الدين السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، ٣/ ١٥٦.

(٢) سعدالدين التفتازاني، المطول، ١٩١/٢.

(٣) إبراهيم بن محمد بن عربشاه، الأطول، شرح تلخيص مفتاح العلوم، ١/ ٥٥١.

(٤) محمد بن عرفة الدسوقي، حاشية الدسوقي على مختصر المعاني، ضمن شروح التلخيص، مدينة نصر: دار الكتب للنشر والتوزيع، ٢/ ١٨٦.

(٥) المرجع السابق.

ومن نظر إلى كثرة استخدام الطريق ودلالته القطعية على القصر قَدَّم طريق النَّفي والاستثناء، يقول محمد أبو موسى: "قلنا إنَّ النَّفي والاستثناء هو الطريق الأم بين طرق القصر، وأنَّهم يقيسون غيره عليه، ويصطنعونه في توضيح صورة المعنى في الجملة القصرية، وتحديد المقصور والمقصور عليه"(١)، والأولى الحكم بما يكون للبلاغة قوة فيه؛ لأن هذه المفاضلة بين طرق القصر في سياق علم البلاغة، فتقديم الأقوى يجب أن يكون بما يخدم الغرض البلاغي.

المطلب الثالث: الإنشاء الطلبي.

تحدَّث علماء البلاغة في باب الإنشاء الطلبي عن الاستفهام، وذكروا المعاني التي يخرج إليها الاستفهام غير معناه الأصلي، وهو طلب حصول صورة في الذِّهن، وعند تحديد هذا الانزياح عن المعنى الأصلي للاستفهام، جعل السَّعد الذَّوق هو الحاكم في ذلك، فقال بعد أنْ عدَّد المعاني المجازية التي خرج إليها الاستفهام: "والحاصل أنَّ كلمة الاستفهام إذا امتنع حملها على حقيقته، تولَّد منه بمعونة القرائن ما يناسب المقام، ولا تنحصر المتولدات فيما ذكره المصنف، ولا ينحصر أيضا شيء منها في أداة دون أداة، بل الحاكم في ذلك هو سلامة الذَّوق وتتبع التراكيب، فلا ينبغي أنْ تقتصر في ذلك على معنى سمعته أو مثال وجدته من غير أنْ تتخطاه، بل عليك بالتَّصرف واستعمال الرَّوية والله هو الهادي"(٢).

فالاعتماد على الذَّوق هنا يفتح الآفاق للمتلقي في حمل النُّصوص على ما يقتضيه المقام، فالسَّعد يرى من القصور المعرفي الوقوف على المعاني التي ذكرها الخطيب في خروج الاستفهام عن معناه الأصلي، أو حتى طلب نص للاسترشاد به في معنى من المعاني التي يخرج إليها، ومن يحدد تلك المعاني هو فَهْمُ المتلقي للقرائن والسياق الذي ورد النَّص فيه، يقول محمد أبو موسى معلقا على ما ذكره السَّعد: "وهذا نص كريم فيه لفت للدراس وإنهاض وشحذ وألَّا يقف عندما قرأ أو سمع، وإنَّما عليه أنْ يستخرج كما استخرج من سبقوه، وألا يكتفي بمضغه لما استخرجه غيره"(٣).

وقد حكَّمَ السَّعد الذَّوق في الأغراض البلاغية التي خرج إليها الاستفهام، وفي توجيه الشواهد التي استشهد بها الخطيب على خروج الاستفهام عن معناه الحقيقي، من ذلك توجيهه قوله تعالى ﴿ أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ ﴾ بأنَّ المنكر أنْ يكونوا هم القاسمين لا نفس القسمة(٤)، ثم شرح ذلك في كتابه الآخر حيث قال: "والحق أنَّ أمثال هذه مفوضة إلى قرينة الحال واقتضاء المقام، وهي تختلف باختلاف الطِّباع والأفهام، فمن ادَّعى أحد الطرفين بمقتضى ذوقه وموجب فهمه فليس بحجة على من ادَّعى الطرف الآخر

(١) محمد أبو موسى، دلالات التراكيب، دراسة بلاغية، القاهرة: مكتبة وهبة، ط٤، ٢٠٠٨م، ١٢٨.

(٢) سعدالدين التفتازاني، المطول، ٢/٢٤٦.

(٣) محمد أبو موسى، دلالات التراكيب، دراسة بلاغية، ٢٤١.

(٤) انظر: سعدالدين التفتازاني، المطول، ٢/٢٤٠.

كذلك، ولا منع أحدهما على الآخر بضائر ما لم تظهر جهة امتناع هنالك"[١].

وعند النَّظر إلى كتب البلاغة فإننا نجدهم مجمعين على أنَّ الاستفهام يخرج عن معناه الأصلي في مواطن كثيرة، وأنَّ السياق هو الذي يحدد تلك المعاني، بناء على ذوق قارئ النَّص؛ لذا ينبغي تربية الذَّوق على الأساليب العربية الأصيلة؛ حتى يكون الحمل على المعاني غير الأصيلة للاستفهام موافقا لسياق الكلام، غير خارج عن طرق العرب في ورود تلك المعاني، يقول العصام: "وبعدما سمعت نُبَذا من علاقات المجاز للاستفهام تمكَّنت من تخيل وجوه لم تُسْمَع؛ فلذا تركنا المرء ونفسه، فكلمة الاستفهام إذا امتنع حملها على الحقيقة فافهم منها ما يناسب المقام مما سمعت، أو تؤدِّيك إليه الفطرة السليمة عن السَّقام، وكذا إذا لم يمتنع حملها على الحقيقة، لكن دلَّتك القرينة على ما يُتَوَسَّل إليه بالحقيقة فتمسَّك بالكناية على حسب الدِّراية، فإنَّ ساحة الفكر هنا رحيبة، والفطرة السَّليمة فيما تستحسنه مصيبة، ولست مقتصرا على السَّمع والطاعة؛ إذ العقل فيه كمال البراعة"[٢].

فالعصام يوسِّع دائر الحمل على المعاني غير الأصلية في الاستفهام، فهو يرى أنَّ الاستفهام يمكن أنْ يَحْمِل إلى جانب معناه الأصلي معاني أُخَرى تُفْهَم من السياق، ويدل عليها الذَّوق السَّليم، وعلماء البلاغة وإنْ اتفقوا على خروج الاستفهام عن معناه الحقيقي، إلا أنَّهم اختلفوا في الطريق الذي يخرج منه عن معناه الأصلي، إلى ثلاثة طرق: المجاز، أو الكناية، أو مستتبعات التراكيب، وقد أشار إليها السيالكوتي حيث قال: "كان ذلك بطريق المجاز... وإلا كان كناية أو من مستتبعات التراكيب على حسب ما يقتضيه المقام"[٣] وبترجيح الطريق الذي خرج منه الاستفهام عن معناه غير الأصلي، نعرف في أيِّها دخل الذَّوق ليحكم، وقد رجَّح الشيخ محمد أبو موسى طريق مستتبعات التراكيب[٤]، ومستتبعات التراكيب كما عرَّفها السيالكوتي: "هي المعاني التضمينية والالتزامية التي تُفْهَمُ في ضمن المدلولات المطابقية من غير تَعَلُّق قصد المتكلم بها"[٥]، و"مقصودة من اللفظ تبعا لا أصالة وإنْ تعلَّق بها مقصود المتكلم، فالقصد له اعتباران: القصد باللفظ، والقصد بالسياق"[٦]، والتَّخريج عن طريق مستتبعات التراكيب بأنْ يكون الانتقال من المعنى الأصلي إلى المعنى البلاغي بطريق الاستلزام التبعي، "والتبعية منوطة بقصد المتكلم في عُرْف البلغاء لا

(١) سعد الدين التفتازاني، شرح مفتاح العلوم، ١/ ١٦١.
(٢) إبراهيم بن محمد عربشاه، الأطول، شرح تلخيص مفتاح العلوم، ١/ ٥٩٥.
(٣) عبدالحكيم السيالكوتي، حاشية السيالكوتي على المطول، ٣/ ٢٧٩.
(٤) محمد أبو موسى، دلالات التراكيب، دراسة بلاغية، ٢١٩.
(٥) حاشية السيالكوتي على المطول، ٤/ ٢٥٧.
(٦) ياسر محمد بابطين، مستتبعات التراكيب، دراسة مصطلحية، مجلة جامعة الملك عبدالعزيز، جدة، (٢٠١٨م)، العدد: ١، مجلد: ٢٦، ١٥٠.

في أصل الوضع"[١].

والذي ذهب إليه الشيخ محمد أبو موسى هو الراجح -فيما يظهر لي- وذلك لأمور:

- أنَّ الفرق بين مستتبعات التَّراكيب والمجاز هو أنَّ مستتبعات التَّراكيب لا تطلب العلاقة بين المعنى الأصلي والمعنى التَّبعي، وإنَّما يكفي في مستتبعات التراكيب أنَّ السياق يقبل ذلك المعنى، بخلاف المجاز والذي يطلب العلاقة، وهذا يوسِّع دائر التَّخريج على مستتبعات التراكيب، وعلماء البلاغة مع ذلك التَّوسع، ومَنْ خرَّج الاستفهام على طريق المجاز: إما استعارة أو مجازًا مرسلًا، تكلَّف في بيان العلاقة.
- أنَّ الفرق بين مستتبعات التَّراكيب والكناية أنَّه في الكناية لابد من تلازم بين المعنى الحقيقي والكنائي؛ ليصح الانتقال من المعنى الحقيقي إلى المعنى الكنائي، بخلاف مستتبعات التراكيب، فإنَّ الانتقال من المعنى الحقيقي إلى غيره، يكون عن طريق الذَّوق، تبعا لما يُفْهَمُ مِنْ السياق؛ لذا يكون الانتقال فيها أوسع.

على أنَّ السيالكوتي يجعل أمر خروج الاستفهام عن معناه الأصلي متأرجحا بين هذه الطرق الثلاثة: المجاز والكناية ومستتبعات التَّراكيب؛ إذ يقول معلقا على كلام السَّعد: "ظاهر كلامه يدل على أنَّها مجازات في تلك المعاني كما يشير إليه قول الشَّارح رحمه الله... لكن التحقيق أنَّه قد يُرَادُ منها تلك المعاني بطريق المجاز، وقد يُرَادُ بطريق الكناية، وقد يُرَادُ بطريق أنَّها مستتبعات التراكيب"[٢]، ويضع لذلك معيارا بأنَّ الكلام إذا امتنع حمله على معنى الاستفهام الحقيقي حُمِلَ على المجاز، أما إنْ بقي معنى الاستفهام فإنَّه يحمل على الكناية أو مستتبعات التراكيب بحسب السياق.

ومثل صنيع السَّعد في المعاني المجازية للاستفهام كان صنيعه عند خروج النِّداء إلى معان مجازية غير معناه الأصلي، فأطلق السَّعد قاعدة في ذلك، وهي أنَّ المعاني التي يخرج إليها النِّداء لا يمكن حصرها، أو الوقوف عليها كلها، وإنَّما يُتْرَك ذلك لما يستخرجه الذَّوق بمعونة المقام، قال في نهاية تعداده تلك المعاني: "وأمثال هذه المعاني كثيرة في الكلام، فتأمل واستخرج ما يناسب المقام"[٣].

وقد أعمل السَّعد الذَّوق في استخراج المعاني التي خرج إليها النِّداء عن معناه الحقيقي، وذكر عديدًا من المعاني التي لم يذكرها الخطيب في التلخيص ولا في الإيضاح، فاكتفى الخطيب بذكر معنيين فقط لخروج النِّداء عن معناه الحقيق وهما: الإغراء والاختصاص[٤]، وزاد عليه السَّعد معانيَ متعددة، هي: الاستغاثة،

---

(١) ياسر محمد بابطين، مستتبعات التراكيب، دراسة مصطلحية، ١٤٧.

(٢) حاشية السيالكوتي على المطول، ٣/ ٢٧٨.

(٣) سعدالدين التفتازاني، المطول، ٢/٢٦٤.

(٤) انظر: جلال الدين القزويني، التلخيص في علوم البلاغة، ١٧٢، وانظر: جلال الدين القزويني، الإيضاح في علوم

والتَّعجب، والتَّدلُّهُ والتَّحيُّر، والتَّوجع والتَّحسر، والنُّدبة، وقد استشهد لكل ذلك مستخدما الذَّوق في توجيه تلك الشواهد، واستخراج المعاني منها، قال في خروج النداء عن معناه الحقيقي إلى التَّدلُّهُ والتَّحيُّر: "كما في نداء الأطلال والمنازل والمطايا ونحو ذلك... وكقوله:

يَـا نَـاقُ جِـدِّيْ فَقَـدْ أَفْنَـتْ أَنَاتُـكِ بِيْ صَـبْرِي وَعُمْـرِي وَأَحْلَاسِـي وَأَنْسَـاعِي"(١)

وفي الحديث عن جواز تقدير الشَّرط في أربعة من أنواع الطلب، وهي: التَّمني والاستفهام والأمر والنَّهي، وأنَّه قد يُلْحَق بها غيرها في تقدير الشَّرط إذا دلَّت قرينة على ذلك، من مثل قوله تعالى ﴿ أَمِ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوۡلِيَآءَۖ فَٱللَّهُ هُوَ ٱلۡوَلِيُّ ﴾ [الشورى: ٩] فيُقَدَّرُ الشَّرط هنا إنْ اتخذوا وليا بحق، قال الزمخشري: "فالفاء في قوله ﴿ فَٱللَّهُ هُوَ ٱلۡوَلِيُّ ﴾ جواب شرط مقدر، كأنَّه قيل بعد إنكار كل ولي سواه: إنْ أرادوا وليا بحق فالله هو الولي بالحق لا ولي سواه"(٢).

والهمزة في قوله ﴿ ٱتَّخَذُواْ ﴾ قيل: هي همزة استفهام، وهمزة الوصل محذوفة؛ لأنَّ أم المنقطعة يقدر ببل وهمزة الاستفهام لا بأحدهما في المشهور(٣)، وقيل: همزة الاستفهام محذوفة فتُقَدَّر بعد أم، فيكون المعنى: بل أأتخذوا من دونه أولياء، أي أتوا منكرا لما اتخذوا من دون الله أولياء(٤).

ويقرر السَّعد هنا قاعدة في الرَّد على مَنْ زعم أنَّ قوله تعالى ﴿ أَمِ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوۡلِيَآءَۖ فَٱللَّهُ هُوَ ٱلۡوَلِيُّ ﴾ [الشورى: ٩] بأنَّه إنكار توبيخ بمعنى لا ينبغي أنْ يتخذوا من دون الله أولياء، فيكون قوله تعالى ﴿ فَٱللَّهُ هُوَ ٱلۡوَلِيُّ ﴾ تقريرا للمعنى الأول، من غير تقدير شرط هنا، مثل قولك: لا ينبغي أنْ تعبد غير الله، فالله هو المستحق للعبادة، فيقول في الرد على هذا الاعتراض: "قلت: ليس كل ما فيه معنى الشيء حكمه حكم ذلك الشيء، ولا يخفى على ذي طبع حُسْنُ قولنا: لا تضرب زيدا فهو أخوك، بالفاء، بخلاف أتضرب زيدا فهو أخوك؟ استفهام إنكار، فإنَّه لا يحسن إلا بالواو الحالية، وذلك لأنَّهم –وإنْ جعلوا استفهام الإنكار بمعنى النَّفي– لم يقصدوا أنْ لا فرق بينهما أصلا؛ لأنَّ كل سليم الذَّوق يجد من نفسه التَّفاوت، وأنَّه يصح وقوع أحدهما حيث لا يصح وقوع الآخر، وحذف الشَّرط في الكلام كثير"(٥).

والعلَّة من تقدير الشرط هنا والاعتماد على الذَّوق في ذلك التقدير، وبقاء الجواب في الجملة إنَّما هو

البلاغة، تحقيق: محمد عبدالمنعم خفاجي، بيروت: دار الجيل، ط٣، ١٩٩٣م، ٣/ ٩١.

(١) سعدالدين التفتازاني، المطول، ٢/٢٦٣.

(٢) محمود بن عمر الزمخشري، الكشاف، ٣/٣٩٨.

(٣) انظر: إسماعيل بن محمد الحنفي، حاشية القونوي على تفسير الإمام البيضاوي، تحقيق: عبدالله محمود محمد، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ٢٠٠١م، ٢٧/ ٢٠٥.

(٤) انظر: الطاهر ابن عاشور، التحرير والتنوير، تونس: الدار التونسية، ٢٥/ ٣٩

(٥) سعدالدين التفتازاني، المطول، ٢/٢٥٨.

تكثيرٌ للفائدة وتأنيسٌ بتقديره كما ذكر ذلك الدسوقي[١]، والعبارة إذا احتمل تقدير ما يجوز فيه التقدير، وحَمَلَتْ إلى ذلك معنى يزيد من بلاغة النَّص، فالأَوْلَى حملها عليه، فعلى عدم تقدير الشرط في الآية المذكورة تكون الفاء في قوله ﴿ فَٱللَّهُ هُوَ ٱلْوَلِيُّ ﴾ تعليلا للنفي، ويكون معنى الآية أنَّها حملت النفي وعللته، نفت الولاية عن غير الله وعلَّلت بأنَّ الله هو المستحق للعبادة، وأما على تقدير الشرط فتكون الفاء رابطة لجواب الشَّرط، وقد سار المغربي على رأي السَّعد في ذلك فقال: "والشَّاهد في صحة هذا الكلام وهو لا تضرب زيدا فهو أخوك، دون أتضرب زيدا فهو أخوك، الذَّوق النَّاشئ عن تتبع الاستعمال".

المبحث الرابع: حاكم الذَّوق في قراءة النصوص.

تعددَّت المواطن التي حَكَّم فيها السَّعد الذَّوقَ في قراءة النَّصوص التي استشهد أو احتجَّ بها، وإنْ كان في المباحث السَّابقة شيئٌ من هذا، فإنَّ هذا المبحث اختص بما نصَّ عليه في قراءة الشَّواهد، وهي –أي الأحكام– إما أنْ ينقلها عن غيره، أو هو يُصْدِرُها، فمن الأول ما نقله عن عبدالقاهر الجرجاني، وذلك عند مناقشة تعريف الحقيقة العقلية عند الخطيب القزويني وهو "إسناد الفعل أو معناه إلى ما هو له عند المتكلم في الظاهر"[٢] وافترض اعتراضا واردا عليه بأنَّه غير مطرد ولا منعكس، واستدل للاعتراض الأول وهو عدم الاطراد بأنَّ التَّعريف يَصْدُق على قول الخنساء:

فَإِنَّمَـــــا هِـــــيَ إِقْبَـــــالٌ وَإِدْبَـــــارُ

مع أنَّه مجاز، ففي بيت الخنساء وُصِفَ الفاعل بالمصدر، والإسناد هنا إلى المبتدأ (هِيَ)، فيكون الإسناد إلى ما هو له عند المتكلم، وهذا يدخل في تعريف الحقيقة عند الخطيب مع أنَّه مجاز، قال الشريف الجرجاني في توضيح محل الإشكال: "أقول: وذلك لأنَّ الإقبال والإدبار أمران ثابتان للنَّاقة من حقهما أنْ يسندا إليها، فيصدق على إسنادهما إليها أنَّه إسناد الفعل إلى ما هو له، فاندرج في تعريف الحقيقة مع أنَّه مجاز"[٣].

وقد جعل عبدالقاهر البيت من المجاز، فقال: "ومما طريق المجاز فيه الحكم، قول الخنساء... وذاك أنَّها لم تُرِدْ بالإقبال والإدبار غير معناهما، فتكون قد تجوَّزت في نفس الكلمة، وإنَّما تجوَّزت في أنْ جعلتها لكثرة ما تُقْبِل وتُدْبر، ولغلبة ذاك عليها واتصاله منها، وأنَّه لم يكن لها حال غيرهما، كأنَّها قد تجسَّمت من الإقبال والإدبار"[٤].

أما التَّخريج الذي خرَّجه السَّعد للخطيب القزويني بعدم اطراد تعريفه للحقيقة، بأنَّ الإسناد إلى المبتدأ

---

(١) محمد بن عرفة الدسوقي، حاشية الدسوقي على مختصر المعاني، ٢/ ٣٣١.

(٢) جلال الدين القزويني، التلخيص في علوم البلاغة، ٤٥.

(٣) السيد الشريف الجرجاني، الحاشية على المطول، تحقيق: رشيد أعرضي، بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٧م، ٧٦.

(٤) عبدالقاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ٣٠٠.

-كما في البيت الشَّاهد- ليس بحقيقة ولا مجاز عنده فقال: "وجوابه أنَّ لفظة (مَا) في التَّعريف عبارة عن الملابس، أي إلى فاعل أو مفعول به هو له، على ما صَرَّح به... وهذا إسناد إلى المبتدأ، والإسناد إلى المبتدأ عنده ليس بحقيقة ولا مجاز"(١).

أمَّا مَنْ أوَّل بيت الخنساء على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، فإنَّه خَرَج بالشعر عن معناه إلى كلام مرذول، قال عبدالقاهر الجرجاني منتقدا ذلك التَّخريج: "لأنَّا إذا جعلنا المعنى فيه الآن كالمعنى إذا نحن قلنا: فإنَّما هي ذات إقبال وإدبار، أفسدنا الشعر على أنفسنا، وخرجنا إلى شيء مغسول، وإلى كلام عامي مرذول... في أنَّا نخرج إلى الغثاثة، وإلى شيء يَعْزِلُ البلاغة عن سلطانها، ويخفض من شأنها ويَصُدُّ أوجهنا عن محاسنها، ويَسُدُّ باب المعرفة بها وبلطائفها علينا... فمما لا مساغ له عند من كان صحيح الذَّوق صحيح المعرفة، نسابة للمعاني"(٢)، والسَّعد تبنى هذا الرأي حين نقله، ولم يترض تخريج تعريف الخطيب على تأويل حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه؛ لأنَّ هذه القراءة تُضْعِف المعنى الشِّعري، وتزيل المبالغة التي أرادتها الشَّاعرة من وصف الحال.

وقد ذكر علماء البلاغة واللغة لهذا الشَّاهد توجيهات عدة، أبرزها: الأول: أنَّه مجاز عقلي بحمله على الظاهر، وجَعْلِ المعنى نفس العَين مبالغة، وهذا رأي عبدالقاهر الجرجاني الذي وافقه السَّعد عليه، وهو رأي أكثر علماء اللغة، مثل سيبويه(٣) وابن جني، وغيرهما، الثاني: أنَّ المصدر في تأويل اسم الفاعل؛ فيكون المعني: فإنَّما هي مقبلة مدبرة، والثالث: أنَّه على تقدير مضاف محذوف أي ذات إقبال(٤).

وبهذا نعلم أنَّ اللغة الشعرية لغة خاصة، تحمل في طياتها خيالًا واسعًا، وأنَّ لقراءتها قواعد محددة استمدها العلماء من كلام العرب، وقد علل العصام قول من قال بتقدير المضاف بأنَّهم أرادوا بيان أصل الكلام، لا حمل المعنى عليه، قال: "ومن قال ممن يُعْتَدُّ بشأنه: إنَّه بتقدير المضاف، قصد أنَّ أصل الكلام فيه ذلك، بل المعنى أنَّها لكثرة إقبالها وإدبارها كأنَّها تجسمت منهما، فالمجاز في إسناد الإقبال؛ لأنَّه وإنْ كان لها من حيث القيام بها لكنَّه ليس لها من حيث الحمل والاتحاد، فأقبلت حقيقة وهي إقبال مجاز"(٥).

والسَّعد قد نقل كلام الجرجاني مؤيدا له، ورادًّا به على مَنْ يدَّعي قصور تعريف الخطيب للحقيقة، محتجا بتخريج البيت على ما ذكر، وكذا تخريج تعريف الخطيب دون المساس بالمعنى الشعري للبيت، ويُفْهَمُ من صنيع السَّعد أنَّ تفسير الشعر لا يكون بالوقوف على الحدود اللفظية، وإنما يُقَدَّم الخيال في ذلك، فلغة

(١) سعدالدين التفتازاني، المطول، ١/ ٢٠٧.
(٢) عبدالقاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ٣٠٢.
(٣) انظر: سيبويه، الكتاب، ١/ ٣٣٧.
(٤) انظر: محمد بن يزيد المبرد، الكامل، تحقيق: محمد أحمد الدالي، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١/ ٣٧٤.
(٥) إبراهيم بن محمد عربشاه، الأطول، شرح تلخيص مفتاح العلوم، ١/ ٢٦٢.

الشعر لغة خاصة، ترتقي عن اللغة العامة، وإلى هذا أشار عبدالقاهر الجرجاني[١].

وهنا يمكننا أنْ نستنبط قواعد السَّعد في قراءة النصوص الشعرية، وأنَّ اعتمادها على الذَّوق، وعدم الوقوف على الحدود اللفظية أو النَّحوية، وأنَّ الأصل في ذلك ما يمليه الذَّوق السَّليم، والمعرفة بطرق العرب في اللغة الشعرية، وهذا المنهج هو عينه منهج عبدالقاهر الجرجاني، بل إنَّ الذَّوق هو الذي يفصل في الحكم بين الأوجه النحوية الجائزة في الشَّاهد، وفي هذه النَّظرة إعلاء من شأن الذَّوق، قال في شرح المفتاح عند الشَّاهد: "إذا لو قيل: إنَّما هي مقبلة مدبرة، أو ذات إقبال وإدبار، لم يكن كلاما يُعتدُّ به"[٢]، أي في بيان المعنى الشعري.

وهنا يظهر لنا دقة السَّعد في مناقشة مثل هذه الدَّقائق البلاغية –والتي لم تناقش في كثير من الكتب البلاغية– ومن خلالها أظهر تحكيم الذَّوق، ويدل على ذلك قوله في المختصر بعد أنْ عرض لمسائل الحقيقة والمجاز: "وها هنا مباحث نفيسة وشَّحنا بها الشَّرح"[٣].

وعند الحديث عن تعريف المسند إليه بالموصولية وأغراضه البلاغية، اعترض الخطيب على قول السكاكي: "وربما جُعِلَ ذريعة إلى تحقيق الخبر، كقوله:

إنَّ الَّتِي ضَرَبَتْ بَيْتًا مُهَاجِرَةً بِكُوفَةِ الجُنْدِ غَالَتْ وُدَّهَا غُولُ

وربما جُعِلَ ذريعة إلى التنبيه للمخاطب على خطأ، كقوله:

إنَّ الَّذِيْنَ تَرَوْنَهُمْ إِخْوَانَكُمْ يَشْفِي غَلِيْلَ صُدُورِهِمْ أَنْ تُصْرَعُوْا"[٤]

قال الخطيب في اعتراضه[٥]: "وفيه نظر، إذ لا يظهر بين الإيماء إلى وجه بناء الخبر وتحقيق الخبر فرق، فكيف يُجْعَلُ الأول ذريعة إلى الثاني؟ والمسند إليه في البيت الثاني ليس فيه إيماء إلى وجه بناء الخبر عليه، بل لا يَبْعُدُ أنْ يكون فيه إيماء إلى بناء نقيضه عليه"[٦].

ولتفصيل محل النِّزاع بين الخطيب والسكاكي ننظر إلى اعتراض الخطيب من وجهين:

الأول: عدم تفرقة الخطيب بين الإيماء إلى وجه بناء الخبر وتحقيق الخبر، وقد ردَّ السُّبكي هذا القول، وقال: "الفرق بينهما واضح، فإنَّ الإيماء إلى وجه بناء الخبر أنْ تذكر ما يناسبه، وتحقيق الخبر أنْ تذكر ما

---

(١) انظر: سعدالدين التفتازاني، المطول، ١/ ٢٠٦.

(٢) سعد الدين التفتازاني، شرح مفتاح العلوم، ٣/ ٤٢٠.

(٣) سعد الدين التفتازاني، المختصر، شرح تلخيص المفتاح، ١٥٧.

(٤) يوسف بن محمد السكاكي، مفتاح العلوم، ٢٧٥.

(٥) انظر تفصيل هذا الاعتراض في: مامادو دامبلي، اعتراضات الخطيب القزويني على السكاكي في كتابه الإيضاح في علوم البلاغة، رسالة علمية مقدمة لنيل درجة الماجستير، النيجر: الجامعة الإسلامية، ٢٠١٦م، ٦٣ ومابعدها.

(٦) جلال الدين القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، ٢/ ١٧.

يحقق وقوعه بأيِّ نوع كان، والفرق بين بناء الشيء على غيره وتحقيقه واضح"[١]. ولعل الخطيب هنا يرى أنَّ الإيماء إلى تحقيق الخبر يدخل ضمن الإيماء إلى بناء وجه الخبر، فلا فرق بينهما، ومَنْ فرَّق إنما جزَّء مجزء، وقسَّم مقسم.

الثاني: الاعتراض على الاستشهاد بالبيت الثاني، بأنَّه ليس فيه إيماء إلى وجه بناء الخبر، بل قد يكون فيه إيماء إلى بناء نقيضه، بمعنى أنَّ التَّعريف بالموصولية لم يفد بناء الخبر، لأنَّ الخبر جاء خلاف ما بُنِي له، وقد اخْتُلِفَ في مراد الخطيب بقوله: "في البيت الثاني" أي بيت يقصد؟ وقد حمله السَّعد على قوله:

إِنَّ الَّـــــذِيْنَ تَـــــرَوْنَهُمْ إِخْـــــوَانَكَمْ يَشْـــفِي غَلِيْـــلَ صُـــدُورِهِمْ أَنْ تُصْـــرَعُوْا"[٢]

فقال: "وجوابه: أنَّ العُرْف والذَّوق شاهد صدق على أنَّك إذا قلت عند جماعة يعتقدهم المخاطبون إخوانا خُلَّصا: إنَّ الذين تظنونهم إخوانكم، كان فيه إيماء إلى أنَّ الخبر المبني عليه أمر ينافي الأخوة ويباين المحبة"[٣]. قال الإنبابي في تفسير الإشكال هنا: "أنَّ منشأ اعتراض المصنف [أي الخطيب] عدم الالتفات للعرف والذَّوق، ولو التفت إليهما لما اعترض، والحاصل أنَّ المصنف [أي الخطيب] لما لم يظهر له الإيماء في البيت جعل النُّكتة تنبيه المخاطب على الخطأ، والسكاكي لما ظهر عنده الإيماء بالوجه الذي بينه الشَّارح في الجواب جعل النَّكتة هي الإيماء إلى وجه بناء الخبر المتوسل به إلى تنبيه المخاطب على الخطأ"[٤].

وعند إمعان النَّظر في وجه اعتراض الخطيب يتضح أنَّه لم يُرِد بقوله: البيت الثاني، البيت المذكور الذي أجاب عنه السَّعد، وإنَّما أراد البيت الآخر، وهو قوله:

إنَّ الـــــتِي ضَـــــرَبَتْ بَيْتًـــــا مُهَـــــاجِرَةً بِكُوفَـــــةِ الجُنْـــــدِ غَالَـــــتْ وُدَّهَـــــا غُـــــولُ

فالخطيب يمتلك من الذَّوق السَّليم، والحسِّ الواعي، والدُّربة على قراءة النُّصوص، ما يجعل حمل كلامه على البيت الآخر هو الأَوْلَى، ولا معنى في حمل كلامه على البيت الأول، ففساد المعنى ظاهر، وبذلك نستطيع دفع العَجَب الذي أطلقه السبكي من اعتراض الخطيب، إذ يقول: "ثم قوله: لا يبعد أنْ يكون فيه إيماء عجيب، فإن فيه التصريح بذلك قطعا"[٥].

وأيضا يمكننا توجيه اعتراض الخطيب في حال أسقطناه على البيت الثاني، وهو قوله:

إنَّ الـــــتِي ضَـــــرَبَتْ بَيْتًـــــا مُهَـــــاجِرَةً بِكُوفَـــــةِ الجُنْـــــدِ غَالَـــــتْ وُدَّهَـــــا غُـــــولُ

---

(١) بهاء الدين السبكي، عروس الأفراح شرح تلخيص المفتاح، ١/ ٣١١.

(٢) يوسف بن محمد السكاكي، مفتاح العلوم، ٢٧٥.

(٣) سعدالدين التفتازاني، المطول، ٢٥٨/١.

(٤) الشمس الإنبابي، حاشية الإنبابي على المطول، مصر: مطبعة السعادة، ١٣٣١هـ، ١/ ٦٠

(٥) بهاء الدين السبكي، عروس الأفراح شرح تلخيص المفتاح، ١/ ٣١٢.

بما أورده الدكتور محمد أبو موسى، إذ قال: "وتعجبني هنا لفتة الخطيب، ويبدو أنَّه كان أرق نَفَسا، وأسلس طبعا من السكاكي... وقد أدرك الخطيب في هذا معنى دقيقا في الغزل، هو أنَّ الحرمان من الصَّاحبة أذكى لجذوة الحب إنْ كانت صادقة، وهذا ما عليه أهل الحس والشعور، وقد عبَّر عنه الشعراء من ذوي الطبع الصادق"(١).

وتفسير ذلك ما قاله الدكتور بسيوني فيود إذ قال: "فقد جرت عادة الشُّعراء على أنَّ البُعْدَ والحرمان يُلْهِب العاطفة ويضاعف الشَّوق والحنين... أما عَبَدَة فقد انقطع حبُّه وزال ودُّه لخولة بعد أنْ هاجرت وأقامت بعيدا عنه، وبيان ذلك أنَّ جملة الصلة: (ضَرَبَتْ بَيْتًا مُهَاجِرَةً بِكُوفَةِ الجُنْدِ) تومئ إلى أنَّ وجه بناء الخبر هو اشتعال نار الحب وازدياد الود الروحي بينهما، ولكن الشَّاعر خالف هذا، وبَنَى الخبر بناء مغايرا إذ جعله زوال الحب وانقطاع الود، (غَالَتْ وُدَّهَا غُولُ) وهذا يناقض ما جرت عليه عادة الشعراء"(٢).

أما إذا جعلنا الغرض على ما قال السكاكي، بأنْ جُعِلَ ذريعة إلى تحقيق الخبر، فيكون المعنى: أنَّها ابتعدت عن دياره، وابتنت لها بيتا في كوفة الجند، وهذا يومئ إلى زوال المحبة، مع تبيان سبب زوالها، وهو أنَّها بنت بيتا بعيدا عنه، قال التفتازاني مؤيدا لهذا المعنى: "فإنَّ في ضرب البيت بكوفة والمهاجرة إليها، إيماء إلى أنَّ طريق بناء الخبر ما ينبئ عن زوال المحبة وانقطاع المودة، ثم إنَّه يحقق زوال المودة ويقرره حتى كأنَّه برهن عليه، وهذا معنى تحقيق الخبر"(٣).

و لاشك أنَّ طريقة تعاطي الخطيب مع البيت، أقرب إلى روح الشعر، وله شواهد عديدة من شعر العرب، وطريقة تعاطيهم مع هذا المعنى، فيكون هذا مما يعاب على عَبْدَة، حيث إنَّه جاء بالخبر على خلاف ما بُنِيَ عليه، ومما يدلنا أنَّ الخطيب أراد من البيت الثاني وهو قوله:

إِنَّ الَّـــــذِيْنَ تَـــــرَوْنَهُمْ إِخْـــــوَانَكَمْ يَشْـــفِي غَلِيْـــلَ صُـــدُورِهِمْ أَنْ تُصْـــرَعُوْا

أنَّ اعتراضه الأول كان على البيت الآخر، فيكون عكس اعتراضه بأنْ بدأ بالبيت الثاني على ترتيب السكاكي ثم انتقل إلى البيت الأول، والذي أطلق عليه البيت الثاني.

وبهذا يكون اعتراض الخطيب له، لا عليه في سلامة الذَّوق، وفي اعتراضه بيان لسلامة ذوقه، وحُسْنِ قراءته للنُّصوص الشعرية، ويكون بذلك قد فاق السكاكي ومن تبعه في جمال الذَّوق في هذا الموضع، وبهذا يكون فهم السَّعد ليس صوابا، وبذلك يسقط اعتراضه.

---

(١) محمد أبو موسى، خصائص التراكيب، ٢٣٤.

(٢) بسيوني عبدالفتاح فيود، علم المعاني، القاهرة: مؤسسة المختار، ٢٠١٠م، ط٣، ١٢١.

(٣) سعدالدين التفتازاني، المطول، ٢٦٠/١.

خاتمة

بعد عرض المواضع التي حكَّم فيها السَّعد الذَّوق في إطلاق الحكم البلاغي، وتصنيفها ودراستها دراسة تحليلية، تجلَّى لي عديد من النَّتائج، انطلقت من خلال دراسة الكتاب دراسة موضوعية، دون التَّأثر بالأمور الخارجة عنه، يمكن إجمالها فيما يلي:

- بيان خطأ الاتِّهام الذي أُلْصِقَ بالسَّعد، من أنَّه أفسد الذوق العربي، وأنَّ هذا الحكم بناه من قال به على عجمة المؤلف، وهذا تعليل باطل، فليس الجنس العرقي ما يُحْتَكَم إليه في ذلك.
- أنَّ الدَّاعي لهذا الحكم: انصراف النَّاس في العصر الحديث إلى كتب السَّعد وخاصة في الأزهر الشريف، حيث ظهر عديد من العلماء الذين يُجِلُّون كتابات السَّعد، ويقررونها على طلابهم، وهذا أنتج هجمة مضادة تقلل من عمل السَّعد، وتُلْصِقُ التُّهم به.
- يرى السَّعد أهمية الذَّوق في إدراك بلاغة النصوص، ولاسيما بلاغة القرآن الكريم، وأنَّ العلم المكتسب من الفنون البلاغية هو ما يعين على ذلك الذَّوق؛ من هنا وجب الاهتمام بالفنون البلاغية، فبها يُدْرك إعجاز القرآن.
- أنَّ السَّعد كان متابعا لمن سبقه في منهج كتابه، فقد اقتصر على ما أورده الخطيب في كتابه، وقد احتكم في عديد من المواضع إلى الذَّوق البلاغي، بل انتقد الخطيب في بعض المواضع مستخدما حاكم الذَّوق، وإنْ لم يصب في بعض انتقاداته.
- اقتصر الاحتكام إلى الذَّوق عند السَّعد على علم المعاني وذلك لغموض الدَّرس البلاغي في علم المعاني، فهو يحتاج إلى زيادة شرح وتفصيل، وتخضع النِّكات البلاغية فيه للأدوات المستخدمة في التركيب، والتي تفاد من علم النحو، أو على اختيار الصيغ المناسبة للتعبير كالفعل الماضي أو المضارع؛ مما يجعل الاحتكام فيه إلى الذَّوق دقيقا يحتاج إلى توضيح.
- أنَّ المواضع التي احتكم فيها السَّعد إلى الذَّوق كان موافقا فيها للبلاغيين، وإن كان مخالفا للنحويين، وهذا ما يدل على علو حسِّه في قراءة النُّصوص أو توجيه طريقة قراءتها.
- تعددت المواطن التي حكَّم السعد الذوق فيها، ما بين تقرير القواعد البلاغية أو ردِّها، وكذلك تحليل الشَّواهد البلاغية، أو ترجيح الأقوال فيها، وقد أحسن في استخدام الذَّوق في تلك المواضع، وإنْ كان في قليل منها جانبه الصواب.

وفي نهاية الدِّراسة أقول: هذا جهد المقل، فما كان فيه من الصواب فبفضل الله ومنته وكرمه، وما كان فيه من الخطأ والتَّقصير فمني ومن الشيطان، وأسأل الله عز وجل القبول والغفران.

المصادر والمراجع

١- ابن الأثير، ضياء الدين، **المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر**، تحقيق: أحمد الحوفي، بدوي طبانة، ط٣، مصر: دار نهضة مصر.

٢- ابن خلدون، عبدالرحمن بن محمد، **مقدمة ابن خلدون**، تحقيق: عبدالله الدرويش، دمشق: دار يعرب، ٢٠٠٤م.

٣- ابن عاشور، الطاهر، **التحرير والتنوير**، تونس: الدار التونسية.

٤- ابن عربشاه، إبراهيم بن محمد، **الأطول: شرح تلخيص مفتاح العلوم**، تحقيق: عبدالحميد هنداوي، بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠١م.

٥- أبو ستيت، الشحات محمد، **مقاييس البلاغيين في فصاحة الكلمة**، مصر: مطبعة الأمانة، ١٩٩١م.

٦- أبو موسى، محمد، **البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري، وأثرها في الدراسات البلاغية**، القاهرة: مكتبة وهبة، ط٣، ٢٠١٧م.

٧- أبو موسى، محمد، **خصائص التراكيب**، القاهرة: مكتبة وهبة، ط٨، ٢٠٠٩م.

٨- أبو موسى، محمد، **دلالات التراكيب، دراسة بلاغية**، القاهرة: مكتبة وهبة، ط٤، ٢٠٠٨م.

٩- الإنبابي، الشمس، **حاشية الإنبابي على المطول**، مصر: مطبعة السعادة، ١٣٣١هـ.

١٠- الأندلسي، أبو حيان، **البحر المحيط**، تحقيق: صدقي محمد جميل، بيروت: دار الفكر، ٢٠١٠م.

١١- بابطين، ياسر بن محمد، **التذوق منهجا للتلقي وصناعة المعرفة**، حوليات آداب عين شمس، المجلد: ٤٦، العدد: إبريل ٢٠٠٨م.

١٢- بابطين، ياسر محمد، **مستتبعات التراكيب، دراسة مصطلحية**، مجلة جامعة الملك عبدالعزيز، جدة، (٢٠١٨م)، العدد: ١، مجلد: ٢٦.

١٣- سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر، **الكتاب**، تحقيق: عبدالسلام هارون، القاهرة: مكتبة الخانجي، ط٣، ١٩٨٨.

١٤- التفتازاني، سعد الدين، **المختصر: شرح تلخيص المفتاح**، تحقيق: عجاج عودة برغس، دمشق: دار التقوى، ٢٠٢١م.

١٥- التفتازاني، سعد الدين، **شرح مفتاح العلوم**، تحقيق: عجاج عودة برغس، دمشق: دار التقوى، ٢٠٢٢م.

١٦- التفتازاني، سعدالدين، **المطول، شرح تلخيص المفتاح**، تحقيق: عبدالعزيز السالم، وأحمد

السديس، الرياض: مكتبة الرشد، ٢٠١٩م.

١٧- الثبيتي، عامر بن عبدالله، **المآخذ على فصاحة الشعر إلى نهاية القرن الرابع الهجري**، المدينة المنورة: الجامعة الإسلامية، ١٤٢٨هـ.

١٨- الجاحظ، عمرو بن بحر، **البيان والتبيين**، تحقيق: عبدالسلام هارون، بيروت: دار الجيل.

١٩- الجرجاني، السيد الشريف، **الحاشية على المطول**، تحقيق: رشيد أعرضي، بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٧م.

٢٠- الجرجاني، عبدالقاهر، **دلائل الإعجاز**، قرأه وعلَّق عليه: محمود شاكر، جدة: دار المدني، ط٣، ١٩٩٢م.

٢١- الحنفي، إسماعيل بن محمد، **حاشية القونوي على تفسير الإمام البيضاوي**، تحقيق: عبدالله محمود محمد، بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠١م.

٢٢- الخفاجي، محمد بن سنان، **سر الفصاحة**، تحقيق: داود غطاشة الشوابكة، الأردن: دار الفكر، ٢٠٠٦م.

٢٣- الخولي، أمين، **مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب**، القاهرة: دار المعرفة، ١٩٦١م.

٢٤- دامبلي، مامادو، **اعتراضات الخطيب القزويني على السكاكي في كتابه الإيضاح في علوم البلاغة**، رسالة علمية مقدمة لنيل درجة الماجستير، النيجر: الجامعة الإسلامية، ٢٠١٦م.

٢٥- الدسوقي، محمد بن عرفة، **حاشية الدسوفي على مختصر المعاني**، ضمن شروح التلخيص، مدينة نصر: دار الكتب للنشر والتوزيع.

٢٦- الرازي، أحمد بن فارس، **مقاييس اللغة**، تحقيق: عبدالسلام هارون، بيروت: دار الفكر، ١٩٧٩م.

٢٧- رضا، محمد رشيد، **تفسير القرآن الحكيم، المشهور بتفسير المنار**، بيروت: دار الكتب العلمية.

٢٨- الرماني، علي بن عيسى، **النكت في إعجاز القرآن**، ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، تحقيق: محمد خلف الله أحمد، ومحمد زغلول سلام، القاهرة: دار المعارف، ط٥، ٢٠٠٨م.

٢٩- الزمخشري، محمود بن عمر، **الكشاف**، بيروت: دار المعرفة.

٣٠- السبكي، بهاء الدين، **عروس الأفراح شرح تلخيص المفتاح**، ضمن شروح التلخيص، مدينة نصر: دار الكتب للنشر والتوزيع.

٣١- السكاكي، يوسف بن محمد، **مفتاح العلوم**، تحقيق: عبدالحميد الهنداوي، بيروت: دار الكتب

العلمية، ط٢، ٢٠١١م.

٣٢- السيوطي، جلال الدين، **الإتقان في علوم القرآن**، تحقيق: مركز الدراسات القرآنية، المملكة العربية السعودية: إصدارات وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد.

٣٣- الصعيدي، عبدالمتعال، **بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة**، القاهرة: مكتبة الآداب، ١٩٩٩م.

٣٤- ضيف، شوقي، **البحث الأدبي: طبيعته، مناهجه، أصوله، مصادره**، القاهرة: دار المعارف، ط٧.

٣٥- عبدالحكيم السيالكوتي، **حاشية السيالكوتي على المطول**، ضمن فيض الفتاح على حواشي شرح تلخيص المفتاح، القاهرة: مطبعة مدرسة والدة عباس الأول، ١٩٠٥م.

٣٦- العليوي، يوسف بن عبدالله، **القضايا البلاغية لدى ابن خلدون**، مجلة العلوم العربية، الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العدد: الثالث والعشرون، ربيع الآخر، ١٤٣٣هـ.

٣٧- فيود، بسيوني عبدالفتاح، **علم المعاني**، القاهرة: مؤسسة المختار، ط٣، ٢٠١٠م.

٣٨- القزويني، جلال الدين، **الإيضاح في علوم البلاغة**، تحقيق: محمد عبدالمنعم خفاجي، بيروت: دار الجيل، ط٣، ١٩٩٣م.

٣٩- القزويني، جلال الدين، **التلخيص في علوم البلاغة**، تحقيق: عبدالرحمن البرقوقي، بيروت: دار الكتاب العربي، ٢٠١١م.

٤٠- المبرد، محمد بن يزيد، **الكامل**، تحقيق: محمد أحمد الدالي، بيروت: مؤسسة الرسالة.

٤١- المغربي، ابن يعقوب، **مواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح**، ضمن شروح التلخيص، مدينة نصر: دار الكتب للنشر والتوزيع.